مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٨٣**

الأربعاء ١٣ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فسترفيلي/السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الاتحاد الروسي	السيد بوغدانوف	
البرازيل	السيد باتريوتا	
البرتغال	السيد بريتس بيريرا	
البوسنة والهرسك	السيد الكالاي	
جنوب أفريقيا	السيد راديي	
الصين	السيد وانغ من	
فرنسا	السيد دوبي	
غابون	السيد مونغارا موسوتسي	
كولومبيا	السيد أوسوريو	
لبنان	السيد سلام	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بيلنغهام	
نيجيريا	السيدة أوغوو	
الهند	السيد هارديب سينغ بوري	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس	

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير خاص للأمين العام عن السودان (S/2011/314)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب بالوزراء الموقرين الحضور في هذه الجلسة. إن حضورهم يؤكد أهمية المسألة موضوع المناقشة.

عملا بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو معالي السيد ريك مشار تيني – دورغون، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب باشتراك نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، معالي السيد ريك ميشار تيني – دورغون في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في بند جدول الأعمال. أعطي الكلمة إلى الأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أهنئ مجلس الأمن على اتخاذه خطوة هامة أخرى في الرحلة التاريخية نحو بناء الدولة في جمهورية جنوب السودان. إننا اليوم في عشية الترحيب بالدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة.

أود فقط أن أقول في عجالة كم كنت فخورا بحضور حفل إعلان الاستقلال في جوبا. لقد كانت مناسبة مثيرة ومؤثرة للغاية؛ فقد عانى شعب جنوب السودان حربا أهلية دامت ٢١ عاما. إن الخسائر في الأرواح وأعداد المشردين داخليا تعد بالملايين. الآن يملكون بلدا هو لهم، غير أن العمل الشاق قد بدأ للتو، فالمؤسسات الحكومية ضعيفة وثمة تحديات هائلة على جميع الجبهات: الخدمات الاجتماعية، والصحة والتعليم. ويحتل جنوب السودان في يوم مولده أدنى موقع في جميع مؤشرات التنمية البشرية تقريبا.

وكأي مولود آخر، يحتاج جنوب السودان إلى المساعدة. إن مسؤولياتنا في هذا الصدد ضخمة ودور الأمم المتحدة يكتسي أهمية حيوية؛ ولكنه دور يتسم بالتعقيد. إن لنا بعثة في دارفور، ويجب تصفيه بعثتنا في السودان. وقد تم نشر حفظة السلام الأثيوبيين في أبيي. أما الوضع في جنوب كردفان فهو يدعو لقلق عميق. إن تسوية تلك التوترات أمر بالغ الأهمية. ولكي يكون جنوب السودان قابلا للحياة، ينبغي أن يكون الشمال أيضا كذلك، والعكس صحيح. ينبغي للجنوب والشمال أن يواجها معا مستقبلهما المشترك كشريكين لا كغريمين. ينبغي أن نواصل مساعدتنا للدولة الجديدة لتصبح أمة ومساعدتنا للمنطقة لتعزيز مكاسبها. ذلك هو الاختبار الحقيقي لبناء السلام وبناء الدولة. ينبغي أن تكون الأمم المتحدة في قلب الأحداث وسيكون الدور القيادي والتوجيهي لمجلس الأمن حاسما في الأشهر والسنين القادمة. أشكر المجلس على التزامه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ألان لوروا.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): في البدء، أود بدوري تهنئة حكومتي السودان وجنوب السودان في هذا

الظرف التاريخي. ومن الواضح أن الطرفين قد قدما تنازلات صعبة. لقد أظهرا شجاعة سياسية حقيقية بقبولهما نتائج الاستفتاء وبتحقيق الاستقلال السلمي لجنوب السودان في ٩ تموز/يوليو.

وكما لاحظ الأمين العام لتوه، فإن الدولة الجديدة ستواجه في وقت مبكر تحديات هائلة، بما في ذلك في مجالي السياسة الداخلية والأمن، وعلاقتها مع الشمال. ووفقا للولاية الممنوحة لها من مجلس الأمن بالقرار ١٩٩٦ (٢٠١١) فإن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ستعمل في تعاون وثيق مع الحكومة لمواجهة تلك التحديات في الوقت الذي ستدعم فيه أيضا بناء السلام وتقدم وساطتها ومساندتها للحكومة في مرحلة الانتقال السياسي والحكم الرشيد وإرساء سلطة الدولة.

يتم الآن الانتقال إلى هذه البعثة الجديدة على نحو جيد. وقد باشرت السيدة هيلدا جونسون، الممثلة الشخصية للأمين العام، مهامها في ٩ تموز/يوليو. كما شرعت مع فريق أولي في إنشاء البعثة بموجب الولاية الممنوحة من المجلس. وتقتضي العملية الانتقالية إعادة نشر الأصول والأفراد من الشمال، وهي عملية قد بدأت منذ عدة أشهر، كما تقتضي نشر عدد إضافي من الأفراد عملا بالقرار ١٩٩٦ (٢٠١١).

ويعمل المقر حاليا هنا في نيويورك، بالتعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد لشرطة لاستكمال عملية الانتقال إلى بعثة جديدة خلال ستة أشهر. ووفقا للقرار ١٩٩٠ (٢٠١١) بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، يجري بذل كل جهد ممكن لتسريع الانتشار الكامل للبعثة ولتحقيق قدرتها العملياتية الكاملة.

إننا نضع الخطط لنشر أولي لـ ١٦٤٠ فردا من القوات بحلول ٢٠ تموز/يوليه. ويجري نقل معدات البعثة المحمولة برا من العبيد إلى أبيي ومن المتوقع أن تصل بحلول ٢٨ تموز/يوليه. وسيتم تأمين إقامة أفراد القوات في المرحلة الأولية في المعسكرات القائمة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، الموجودة في أبيي. ووفقا لاتفاق الطرفين في ٢٠ حزيران/يونيه (S/2011/384، المرفق) وللقرار ١٩٩٠ (٢٠١١)، ستنسحب جميع القوات المسلحة من أبيي بعد إكمال الانتشار الأولي. وستكون إحدى المهام الأولية لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة مراقبة الانسحاب الكامل للقوات من كل أجزاء أبيي.

(تكلم بالإنكليزية)

وسيواجه نشر باقي قوات وأفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة عددا من التحديات. أولا، لقد أثر موسم هطول الأمطار سلبيا على التنقل على الطريق من العبيد إلى أبيي، وسيستمر حتى نهاية أيلول/سبتمبر. وعلاوة على ذلك، يجب إقامة مراكز جديدة للقوات المتبقية التي ستنشر في أبيي، نظرا لقدرة الاستيعاب المحدودة للمراكز القائمة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وسيقتضي ذلك إجراء مفاوضات مع السلطات المعنية، والحصول على أرض لبناء مواقع الأفرقة. ويمكن لتلك العوامل أن تؤخر الانتشار الكامل للقوات لفترة طويلة، وتتطلب التعاون الكامل من جانب الحكومتين إن كان للبعثة أن تعمل بأداء كامل بحلول عام ٢٠١٢.

ونظرا لعدم التيقن من الفترة الزمنية المطلوبة للانتهاء من الانتشار الكامل لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، من الضروري أن تمنح المجموعة الأولى للقوات التي ستنشر في هذا الشهر حرية التنقل والوصول إلى كل أجزاء أبيي، لكي تتمكن من القيام بالمهام الموكلة إليها ولتكفل الانسحاب الكامل لجميع القوات العسكرية الأخرى من المنطقة.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، وقعت حكومة السودان وحركة التحرير الشعبية – الشمال اتفاقا بشأن أمن الحدود

بين الشمال والجنوب. وينص الاتفاق على أن كل جانب سيقيم منطقة متروعة السلاح بعرض ١٠ كم على جانبي حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. كما ينص الاتفاق على أن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ستوفر الحماية لبعثة دولية للمراقبة والتحقق على الحدود.

إننا نعمل حاليا بتعاون وثيق مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة ومع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي لبلورة توصيات بشأن سبيل المضي قدما وسيستعرضها المجلس. ومن المهم أن نلاحظ أن أي دور لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي يتجاوز إطار المهام الموكلة إليها حاليا وفقا للقرار ١٩٩٠ (٢٠١١) سيتطلب تعديلا لولايتها لكي تشمل المسؤوليات الإضافية.

وعقب قرار حكومة السودان بعدم الموافقة على استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في السودان، فقد بدأت البعثة عملية التصفية، بموجب ولاية المجلس في القرار ١٩٩٧ (٢٠١١)، المتخذ في ١١ تموز/يوليه. ومنذ ٩ تموز/يوليه أوقفت البعثة عملياتها وهي تعمل على تسريع انسحاب القوات وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. ومع أن البعثة تخطط لسحب جميع القوات ضمن فترة الشهرين ونصف التي حددها المجلس، فإننا نتوخى أن يستغرق انسحاب جميع القوات والموظفين والأصول من السودان فترة ستة أشهر تقريبا.

وفي هذا السياق، ما زال يساورنا القلق البالغ إزاء الحالة في جنوب كردفان، حيث تشير التقارير المستمرة عن القتال الدائر هناك إلى أن حياة المدنيين ما زالت تتعرض للخطر. وقد حث فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الطرفين على الاتفاق على وقف فوري للأعمال القتالية وتنفيذه. ولكن على الرغم من الاتفاق الإطاري لـ ٢٨ حزيران/يونيه الذي رسم المسار العام للتوصل في آخر المطاف إلى ترتيبات سياسية وأمنية، ما زالت الأعمال القتالية مستمرة، وأصبح وصول العاملين في الحقل الإنساني مقيدا إلى حد كبير.

وعليه، باتت هناك ضرورة أكثر إلحاحا لتوصل الطرفين إلى اتفاق فوري لوقف الأعمال القتالية في جنوب كردفان والتقدم نحو حوار سياسي لمعالجة احتياجات وتظلمات السكان في الدولتين. ومن المهم، كذلك، أن يعمل الطرفان على تسوية العمليات غير المنجزة المتصلة باتفاق السلام الشامل ومسائل مرحلة ما بعد الاستقلال، بما في ذلك الوضع النهائي لأبيي، وعمليتي المشورة الشعبية في ولايتي كردفان والنيل الأزرق، وتقاسم إيرادات النفط، والترتيبات المالية الانتقالية وأمن وترسيم الحدود. إن تسوية سريعة وسلمية لتلك المسائل ستؤدي دورا رئيسيا في كفالة الاستقرار في الأجل الطويل للبلدين وللمنطقة برمتها.

وأود أن أختتم إحاطتي الإعلامية بالإعراب مجددا باسم الأمين العام عن تهنئته لجمهورية جنوب السودان على استقلالها والترحيب بها مسبقا في الأمم المتحدة بوصفها العضو الـ ١٩٣ في المنظمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لفخامة السيد رأيك ماشار تيني – دورغون، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان.

السيد ماشار تيني – دورغون (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني العميق لفرصة مخاطبة مجلس الأمن في هذه المناسبة الهامة والميمونة للغاية. وأود، بادئ ذي بدء، أن أنقل إلى أعضاء المجلس مشاعر الامتنان العميق لشعب وحكومة جمهورية جنوب السودان على رفع توصيتهم للتو إلى الجمعية العامة بقبول عضويتها بوصفها أحدث الأعضاء في الأمم المتحدة (انظر S/PV.6582).

وأود أن أعرب عن امتناني الخاص لكم، سيدي الرئيس، وللحكومة الألمانية على مناصرة هذه العملية ولترؤسكم إجراء ذلك التصويت التاريخي. وأود، كذلك، أن أنوه بجهود ألمانيا بوصفها رئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح التابع لمجلس الأمن، وخاصة بدعوتها المتعلقة بتسريح الجنود الأطفال التي ندعمها بالكامل.

كما أود أن أشكر العديدين من أعضاء المجلس الذين اعترفوا حتى الآن بجمهورية جنوب السودان، وأن أنوه بالدور القيادي لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الذي أدتاه أثناء نظر المجلس في الحالة في السودان على مدى بضع سنوات.

وبموجب رسالة رئيس بلدي الموجهة إلى الأمين العام، المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١١ (S/2011/418، المرفق)، قبلت جمهورية جنوب السودان التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتعهدت بالوفاء بها. وستكون جمهورية جنوب السودان عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي وسوف تحترم واجباتها وفقا للقانون الدولي. إننا نعمل على الانضمام السريع إلى جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتظل حكومتي ملتزمة التزاما كاملا بالتنفيذ الكامل والنهائي لاتفاق السلام الشامل، وخاصة ما يتعلق بأبيي والحدود. وفي هذا المنعطف الهام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا الخالص لجميع من أسهموا في المفاوضات على اتفاق السلام الشامل وتوقيعه، بما في ذلك الولايات المتحدة وكينيا وإثيوبيا والمملكة المتحدة والنرويج والعديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الأمم المتحدة ذاتها.

لقد واجه تنفيذ اتفاق السلام الشامل العديد من التحديات، ونحن نشكر الرئيس تابو مبيكي، ورئيس الوزراء ميليس زيناوي، والممثل الخاص الأمين العام هايلي مينكيريوس، من بين آخرين، على عملهم المتفاني دعما للعملية. وأود أن أشكر، كذلك، الأمين العام بان كي - مون على تركيزه الثابت على تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

إننا نعرب عن تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن على إنشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ولحكومة إثيوبيا على تقديم قوات للبعثة. وندعو إلى تحقيق الانتشار السريع لتلك البعثة.

ويتعين تنفيذ الاتفاق بين الطرفين بشأن الترتيبات المؤقتة المتعلقة بأبيي. كما ندعو المجلس إلى كفالة التنفيذ الكامل لخارطة الطريق السياسية والأمنية للمنطقتين، التي وقعتها جمهورية السودان وحركة تحرير السودان الشعبية - الشمال، في أديس أبابا.

كما نود أن نشكر المجلس على اتخاذ القرار ١٩٩٠ (٢٠١١) الذي أذن ببعثة جديدة لتوطيد السلام في جنوب السودان. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلدا جونسون، في العمل على وضع الطرائق المتعلقة بتواجد الأمم المتحدة في بلدنا.

إنّ أعمق أمانينا وأخلصها هي أن نحلّ جميع المسائل المتبقية بين الشمال والجنوب بسرعة وسلام. ونبقى ملتزمين بالعمل على تسوية خلافاتنا عَبْر الحوار وبروح من التعاون، ونرحّب بدعم الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في هذا الصدد. ويتعيَّن علينا بشكل خاص أن نتفق على آليات للتعاون المتواصل، والمناطق الخمس الباقية المتنازَع عليها من الحدود، وتعليم الحدود المشترَكة وإدارتها المفيدة للطرفين والوضع النهائي لأبيي. كما أننا سنواصل العمل مع جمهورية السودان لضمان إحلال العدالة لشعوب دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ولا يمكن أن يكون هناك استقرار في أيٍّ من السودان أو جنوب السودان

بدون إدارة سياسية جديدة في المنطقتين وفي دار فور، فضلاً عن التنفيذ الكامل لبروتوكول أبيي.

وأملنا ورغبتنا الأساسيان أن نرى تعايشاً سلمياً بين دولتي السودان وجنوب السودان المتجاورتين. وسنسعى جاهدين لبناء مستقبل يمكن فيه لبلدينا أن يعملا متعاونَين، ويعيشا معاً بسلام وأن يكونا متداعمَين.

وفي الوطن، يجب علينا أولاً وآخراً أن نضطلع بمسؤوليتنا لتوفير الأمن وبسط سيادة القانون، وإننا نرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة الجديدة في هذا الصدد. وقد تعهَّدنا بالتزام رسمي بالديمقراطية، والتعددية، وسياسة الشمول، وسيادة القانون وحرية الرأي والاعتقاد والتعبير. وسنتمسَّك بالتسامح والوحدة. وسيلبي دستورنا الدائم الجديد تطلعات شعبنا كله.

إننا الآن نكرِّس أنفسنا تكريساً كاملاً لمهمة بناء دولتنا. ونحن نشكر أعضاء مجلس الأمن على تركيزهم المتواصل على بلدنا واهتمامهم به، وقلقهم على مواطنينا، وتفانيهم من أجل السلام والأمن في منطقتنا. وإننا نطمح إلى مواصلة العمل بتعاون وثيق مع جميع أعضاء المجلس في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): يطيب لي أن أحيّيكم، سيدي الرئيس، وأحيّي الأمين العام للأمم المتحدة، كما أحيّي الأخ الدكتور ريبك مشار تيني – دورغون، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، والأخوة أعضاء الوفود، والسادة الوزراء والسادة الممثلين الأعضاء في مجلس الأمن. وأود في البداية أن أتقدّم بالتهنئة وبكل إعزاز وفخر، إلى السيد رئيس وأعضاء وفد جمهورية جنوب السودان، على قيام دولتهم الوليدة. وكما أشار فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، في خطابه التاريخي في جوبا، بمناسبة الاحتفال باستقلال دولة جمهورية جنوب السودان حيث قال:

”إنّ مشاركتنا لإخوتنا في الجنوب فرحتهم واحتفالاتهم ليست زُهداً في الوحدة التي سعَينا إليها، وبذلْنا من أجلها أنفَس ما عندنا، والتي بنى عليها الآباء المؤسسون وقادة التحرُّر الأفريقي حُلُم وحدة أفريقيا بأجمعها، وإنما تأكيد لقناعة راسخة بأن الوحدة لا تكون بالحرب، وأنّ إرادة شعب الجنوب يجب أن تُحترَم.“

هذه هي المبادئ والأسس التي قبلنا بموجبها حقَّ تقرير المصير، رغبة منا في احترام خيارات إخوتنا في الجنوب، وحرصاً منّا على السلام. ومثلما كان السودان سبَّاقاً إلى الاعتراف بنتيجة الاستفتاء الذي أُجري في كانون الثاني/يناير الماضي، كان أيضاً الدولة الأولى التي تعترف بقيام جمهورية جنوب السودان، وذلك بموجب الإعلان الرسمي الصادر في الخرطوم في ٨ تموز/يوليه الجاري. وها نحن الآن نستشرف مرحلة التعايش السلمي والجوار الآمن بين الدولتين، اهتداءً بالمبادئ الأربعة التي أكَّد عليها السيد رئيس الجمهورية في خطابه الأخير في جوبا، حيث قال:

”إنّ المكاسب التي تحقَّقت على مدى السنوات الماضية، من اقتناع مشترَك بجدوى السلام، واحترام وإنفاذ بنود اتفاق السلام الشامل، يجب أن نحميها بما يلي: أولاً، استدامة السلام وتوطيده؛ ثانياً، علاقات حُسن الجوار الإيجابية والمتميّزة؛ ثالثاً، مراعاة المصالح المشترَكة لتبادل المنافع الاقتصادية والتجارية والسياسية؛ رابعاً، المحافظة على الروابط النفسية والاجتماعية بين الشعبين.“

وختاماً، نجدِّد التهنئة لإخوتنا في جمهورية جنوب السودان، ونؤكد في الوقت ذاته على المسؤولية المشتركة في بناء مستقبل مشرق ومزدهر للشعبين. ولا بد لي أن أسجِّل كلمة شكر في هذه المناسبة للشركاء الدوليين كافة، الذين كانوا خير عَون لنا في مسيرة تطبيق الاتفاق. وأخص بالشكر هنا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة ومجلسكم الموقَّر هذا. كما أحيِّي من هذا المنبر الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، بقيادة السيد ثابو مبيكي والسيد هايلي مينكيريوس، الممثل الخاص للأمين العام للسودان.

كما أُعلن من هذا المنبر أنّ المرحلة القادمة هي مرحلة انطلاقة جديدة للسودان، بقوة دفع جديدة، لاستلهام دوره الرائد وإسهاماته المشهودة في الأسرة الدولية. ونحن نمدّ يدنا، كما قلنا من قبل، لجميع أفراد المجتمع الدولي، لتعزيز علاقات وثيقة تقوم على المصالح والمنافع المشترَكة. وكلنا إعزاز وفخر بأننا قد وفينا بالعهد مع إخوتنا في الجنوب، إنّ العهد كان مسؤولاً. ونأمل أن يشكّل ذلك محطّة تأمُّل ومراجعة لدى المجتمع الدولي بصفة عامة، ولدى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، لمساعدة جمهورية السودان، لأنّ صفحة قد انطوت، بكلّ ما تحمل من مرارات الحرب والماضي القريب.

نقول ذلك ونحن نتطلع إلى الوفاء بالالتزامات التي قُطِعت من قبل، لأنّ الوفاء بها يُسهم في بناء الثقة والمصداقية بين الدول وتوثيق علاقاتها. وهذا ما يجعلنا نأمل بوفاء العهود، مشيرين في ذلك إلى رفع العقوبات الأحادية عن السودان، وشطب ديونه، وتقديم المساعدة للمناطق المتضررة بالنزاعات. وأقول، في الختام، إن الانفصال ليس الانقطاع وإن الروابط التي تجمعنا هي أقوى من كل شيء. وسنعمل مع إخوتنا في جنوب السودان يدا واحدة لتحقيق التنمية وبناء الدولة الجديدة وتحقيق رفاهية شعبينا في الشمال والجنوب. ونقول أيضا إننا ما زلنا جميعا سودانيين، فنحن في الشمال سودانيون وهم في الجنوب سودانيون. وكما نقول في السودان إنه عندما تكبر العائلة، يكون لها منزلان، منزل في الشمال ومنزل في الجنوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد الكلاي (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، ولوفد ألمانيا على المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة. وأشكر الأمين العام بان كي - مون على ملاحظاته. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام ألان لوروا على إحاطته الإعلامية المستنيرة. ونرحب بمشاركة نائب رئيس جمهورية جنوب السودان فخامة السيد ريك مشار تيري - دورغون، والممثل الدائم لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة، سعادة السفير دفع الله الحاج علي عثمان.

وأود أن أشارك الآخرين في تهنئة حكومة وشعب جمهورية جنوب السودان بمناسبة الاستقلال وقيام دولة جديدة هي جمهورية جنوب السودان. إن جمهورية جنوب السودان نتيجة لتطلعات وإرادة شعب جنوب السودان، الذي مارس حق تقرير المصير في استفتاء أجري في كانون الثاني/يناير هذا العام، وفقا لاتفاق السلام الشامل، الذي وضع حدا لأطول حرب أهلية في أفريقيا. وترمز الدولة الجديدة إلى عزمه على التحكم في مستقبله وبناء دولة ناجحة ومزدهرة.

ومثل كل دولة جديدة في مستهل رحلتها، يلزم جمهورية جنوب السودان الدعم الكافي من المجتمع الدولي، الذي سيقوم على الاحتياجات الحقيقية والظروف في الميدان. وفي الوقت ذاته، تؤمن البوسنة والهرسك إيمانا راسخا بأنه

يجب أن تقترن المساعدة الدولية بملكية وطنية قوية، خاصة عندما يتعلق الأمر ببناء القدرة والتنمية الاقتصادية.

وإذ لا يغيب عن بالنا أن جمهورية جنوب السودان قد طلبت استمرار وجود الأمم المتحدة في أعقاب إعلان الاستقلال، فإنه من الأهمية بمكان إنشاء شراكة فعالة بين سلطات جنوب السودان والأمم المتحدة في مرحلة مبكرة لجعل مهمة بناء السلام وتحقيق الاستقرار المعقدة أكثر كفاءة. ومن الواضح أن ذلك سيتطلب التزاما طويل الأجل، يكفل فيه المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة الموارد الكافية لتقديم الدعم لجنوب السودان.

وتؤيد البوسنة والهرسك تأييدا تاما إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. ونحن على قناعة أن البعثة، وضمن ولايتها، ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق استقرار الدولة وترسيخها. ونهيب ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن تقدم، بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، المساعدة إلى جنوب السودان في تعزيز قدرته، وكذلك في دعم الإصلاحات اللازمة للاستقرار في الأجل الطويل والتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في جنوب السودان.

وفيما يخص العلاقات بين جمهورية جنوب السودان والسودان، التي تشكل حجر الزاوية في استقرار المنطقة دون الإقليمية، يتعين على الدولتين أن تظلا ملتزمتين بتسوية المسائل العالقة بالوسائل السلمية. وسترهن طبيعة العلاقات الثنائية في المستقبل على نحو مباشر بتسوية المسائل العالقة. وفي هذا الصدد، ندعو حكومتي جمهورية جنوب السودان والسودان إلى الاستمرار في التزاماتهما بالتفاوض وإرساء الأساس لعلاقات ودية وحيوية بينهما. فالدولتان اللتان تتوفر فيهما مقومات البقاء والازدهار، وتعيشان في سلام وأمن، من شأنهما أن يسهما إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة بأسرها.

وفضلا عن ذلك، نحن على قناعة بأنه ينبغي تسوية كل مسألة مطروحة على أساس التفاهم المتبادل بين الجانبين واحترام مصالحهما. فالترابط بين الناس على جانبي الحدود في حياتهم اليومية يملي على جمهورية جنوب السودان والسودان إقامة تعاون فعال. ولذلك، يجب أن تكون الثقة المتبادلة والتعاون المخلص العنصرين الأساسيين للعلاقات الثنائية في المستقبل.

ومن المنظور الإقليمي، فإنه من الأهمية بمكان، ومنذ البداية، أن تشارك جمهورية جنوب السودان بشكل بناء مع الدول المجاورة في معالجة التهديدات الرئيسية للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. فمن شأن تنسيق أنشطة بلدان المنطقة أن يسهم إلى حد كبير في تعزيز السلام ومنع نشوب الصراعات، وسيكون ضروريا لمعالجة التحديات العابرة للحدود، بما في ذلك تهريب الأسلحة وأنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية. ويجب أيضا على المجتمع الدولي أن يكون على أهبة الاستعداد لدعم التنمية في السودان وفي جمهورية جنوب السودان بوصف ذلك عاملا هاما في استقرار ذلك الجزء من أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أهيب بالمجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم دعمها لشعب جمهورية جنوب السودان وهو يسعى لمواجهة التحديات القائمة لتوطيد السلام وبناء دولته وإرساء الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلده.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذا المجلس خلال شهر تموز/يوليه. واسمحوا لي أن أهنئكم أيضا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة التاريخية

بشأن التوصية بقبول دولة جديدة في الأمم المتحدة هي جمهورية جنوب السودان. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على مداخلته ووكيل الأمين العام ألان لوروا على إحاطته الإعلامية، وأحيي فخامة السيد ريك ماشار، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، وكذلك سعادة السفير على عثمان، الممثل الدائم لجمهورية السودان.

إن البرازيل، وهي تعبر عن دعمها للطلب الذي تقدمت به جمهورية جنوب السودان للانضمام إلى الأمم المتحدة، إنما تجدد روابطها التاريخية والثقافية مع أفريقيا، وكذلك التزامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القارة. ونتطلع إلى تعزيز العلاقات القوية مع سلطات جمهورية جنوب السودان وشعبها، التي نعتقد أنها ستعود بالفوائد على دولتينا. وتقف البرازيل على أهبة الاستعداد للتعاون مع جنوب السودان في المجالات التي من شأنها أن تسهم في تنميته المستدامة.

لقد اتخذت خطوة هامة بالزيارة التي قام بها الممثل الرسمي للرئيسة ديلما روسيف، نائب الوزير المسؤول عن الشؤون الأفريقية، إلى جوبا في ٩ تموز/يوليه بمناسبة الاحتفالات بيوم الاستقلال، وإنشاء علاقات دبلوماسية بين بلدينا في ذلك اليوم بالتحديد. وقد تشرف ممثلنا بالمشاركة في هذا الحدث التاريخي الذي جسد الثقة بالنفس لدى جنوب السودان وهو يحتفل بالفرصة التي حصل عليها بشق الأنفس لبناء مستقبل مشرق.

ويشرفني أن أخاطب مجلس الأمن في مناسبة قامت فيها الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بدور كبير. وذلك الإنجاز يعزز سجلا حافلا من المشاركة في المنطقة، التي تتكون من السودان وجنوب السودان، والذي ينطوي في كثير من الأحيان على إجراءات إبداعية وشجاعة. وأتذكر بصورة خاصة عملية شريان الحياة في السودان، التي قدمت الإغاثة للعديد من آلاف المدنيين المحتاجين. وكما تدرك البرازيل، تشكل تلك العملية نموذجا دائما لمفهوم المسؤولية عن الحماية المستعملة من منظور واسع لا يشمل بالضرورة الوسائل العسكرية.

لقد ترأست البرازيل هذا المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٥، عندما أنشأت بعثة الأمم المتحدة في السودان (انظر S/PV.5151) لمساعدة الطرفين في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي الفترة الأخيرة، وتحت رئاسة البرازيل، عقد مجلس الأمن جلسة للترحيب بإجراء الاستفتاء بشكل سلمي، الذي اختار فيه شعب جنوب السودان إنشاء دولة مستقلة (انظر S/PV.6468).

واليوم، نجتمع للاحتفال بتنفيذ ذلك القرار. ولا بد من الإشادة، أولا وقبل كل شيء بطرفي اتفاق السلام الشامل. لقد أظهر الشعبان والسلطات في كل من جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان الشجاعة السياسية في العمل معا من أجل هذه اللحظة. لقد أثبتوا خطأ الذين ظنوا أنه لا يمكن العمل معا لتحقيق الأهداف المشتركة. وهي تذكّر المجلس بأنه يمكن أن يفي بمسؤولياته على نحو فعال في إطار الميثاق من خلال الحلول الدبلوماسية التي يتم التفاوض بشأنها.

ويجب أن نعترف أيضاً بالدور القيادي للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في المفاوضات المبكرة. ويبيّن الاتحاد الأفريقي قدرته على إشراك الأطراف الفاعلة في عملية معقدة وطويلة، وهي عملية اختبار لقدرة مؤسساته. ونعتقد أن الاتحاد الأفريقي مثال للتنسيق والتكامل السياسيين، وهو يعطي دروساً مهمة لمناطق أخرى من العالم. وثمة اهتمام يولَى بالتأكيد في أمريكا الجنوبية للمثال الأفريقي من جانب أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بما في ذلك بلدي، البرازيل.

وهناك العديد من الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، تستحق التقدير لإسهامها في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ولا سيما الاستفتاء والانتقال إلى جنوب السودان المستقل.

وبينما نحتفل باستقلال جنوب السودان، يجب ألا ننسى التحديات العديدة التي لا تزال ماثلة أمامنا. وتشجع البرازيل بقوة القادة على تسوية خلافاتهم المتبقية بالوسائل السلمية، ووضع مصالحهم البعيدة المدى قبل الاعتبارات الأخرى.

ونشجع الأطراف على مضاعفة جهودها للتوصل إلى اتفاقات بشأن جميع المسائل العالقة، ولا سيما بشأن الوضع النهائي لأبيي، وتسوية الحدود بين الشمال والجنوب، وترتيبات تقاسم الثروة، والوقف الفوري وغير المشروط للأعمال العدائية في جنوب كردفان.

وتعتقد البرازيل أن رؤية التحول الديمقراطي في السودان يمكنها باستمرار أن تكون مصدر إلهام لكلا البلدين. فقادة جنوب السودان، الذين احتملوا صراعاً طويلاً من أجل تحقيق الحكم الذاتي، سيرون بالتأكيد أهمية كفالة أن يترجم هذا الانجاز إلى تحسين المشاركة السياسية وإلى تهيئة ظروف أفضل لجميع السودانيين الجنوبيين.

ومثلما أعلن مجلس الأمن في ١١ شباط/فبراير (انظر S/PRST/2011/4)، فإن الأمن والتنمية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويعزز أحدهما الآخر من أجل تحقيق السلام الدائم. وبما أن السودان وجنوب السودان كليهما لا يزالان يواجهان تحديات بناء الدولة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد دعمه لكل من جوبا والخرطوم.

ويسرنا أن نلاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام قد بدآ النظر في أفضل السبل لمساعدة الشعب السوداني. كما يسرنا أن القرار ١٩٩٦ (٢٠١١) الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، يتوخى هذا النوع من الدعم المتماسك والمتكامل لدول ما بعد الصراع، مثلما دعا إليه البيان الرئاسي الذي أشرت إليه للتو، والذي كان لي شرف ترؤس المجلس عندما تم اعتماده.

ولا بد لي أيضاً من الإشارة إلى تعيين السيدة هيلدا جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام، التي أعتقد أنها مؤهلة، بالنظر إلى خبرتها الواسعة، لتوفير الخبرة والقيادة.

وتشجع البرازيل الذين لم يفعلوا ذلك حتى الآن على اتخاذ خطوات لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع السودانيين. ونحن نؤيد الدعوات إلى تخفيف الديون. كما نحث جميع الشركاء في التنمية على تكثيف الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي سياق مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، تجري هذه الدول الثلاث مفاوضات بشأن ثلاثة مشاريع للتعاون نعتقد أنها سوف تعود بالنفع على شعب جنوب السودان. وتنوي دولنا أيضاً العمل مع السودان في إطار صندوق مجموعة الدول الثلاث.

وكجزء من مشاركة البرازيل المتجددة مع القارة الأفريقية، تكثفت علاقاتنا مع جمهورية السودان في السنوات القليلة الماضية. فمشاريع التعاون الثنائي والشراكات الخاصة، التي تهدف إلى تطوير إمكانات البلد في مجال الزراعة، تظهر نتائج باهرة. وفي عام ٢٠٠٩، أصبح السودان أول بلد في منطقته لإنتاج وتصدير الايثانول باستعمال التكنولوجيا البرازيلية. وثمة مشاريع أخرى واعدة تتعلق بالقطن والصويا.

ونحن مقتنعون أيضاً بأن الزراعة يمكنها أن تؤدي دوراً محورياً في مستقبل جنوب السودان. ومثلما ندرك جميعاً، فإن البلد لديه إمكانات هائلة من حيث الأرض والمناخ والمياه والموارد البشرية. وفي لقاءاتنا الثنائية، أوضحت سلطات جنوب السودان أن الزراعة سوف تتصف بالأولوية.

ونظراً لإمكانات كلا البلدين، يمكن لجهود تعزيز التنمية الريفية في السودان وجنوب السودان أن تفيد منطقة شمال شرقي أفريقيا بأكملها، حيث ما زال الأمن الغذائي يشكل تحدياً، مما يولّد سلسلة من الحوافز الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية.

واستقلال جنوب السودان هو الحدث الذي يثير الكثير من سمات الروح الأفريقية، التي نحترمها ونعجب بها: القدرة على التحمل، والشجاعة، والحكمة. وبينما تشرع الدولة الجديدة في رحلة بناء صرح حر وديمقراطي ومزدهر ومسالم لشعبها الجدير بذلك، سوف يتطلب جنوب السودان الدعم النشط من الأمم المتحدة وفرادى أعضائها. وتتطلع البرازيل إلى تأدية دورها في تلك العملية.

السيد راديبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بحضور معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، في هذه الجلسة التاريخية، ونشكره على بيانه. ونحن نشكر أيضاً وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد آلان لو روي، على إحاطته الإعلامية. ونرحب ببيانَي فخامة السيد ريك مشار تيني - دورغون، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، وسعادة السفير عثمان، الممثل الدائم لجمهورية السودان.

نيابة عن جنوب أفريقيا حكومة وشعباً، نهنئ حكومة وشعب جنوب السودان على الاستقلال الذي حققاه في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. لقد كان ذلك بالفعل لحظة تاريخية للقارة الأفريقية وشعب جنوب السودان في نضالهما من أجل تقرير المصير. وما فتئ شعب جنوب أفريقيا، بناء على تاريخنا، يتعاطف منذ سنوات مع تطلعات شعب جنوب السودان ورغبته في تحقيق الاستقلال والحرية والعدالة وتقرير المصير.

في ٩ تموز/يوليه، اعترفت حكومة جنوب أفريقيا رسمياً بجمهورية جنوب السودان كدولة مستقلة وذات سيادة. ونأمل أن يكون استقلال جنوب السودان مصدر إلهام للملايين من الشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم التي لا تزال ترزح تحت الاحتلال والاستعمار.

لقد كان التوقيع على اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ انجازاً كبيراً لشعب جنوب السودان في نضاله من أجل الحرية، وكذلك للجهود التي بذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى نهاية سلمية للصراع في السودان. وإجراء الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠١٠ والاستفتاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كانا معلمين هامين في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ونحن نثني على قيادة كل من السودان وجنوب السودان لالتزامها وشراكتهما حيال تنفيذ هذه الدعائم الرئيسية لاتفاق السلام الشامل بنجاح.

إن يوم ٩ تموز/يوليه سوف يدخل التاريخ بوصفه يوماً كبيراً عندما شهد العالم على طي احد أكثر الفصول المؤلمة في حياة السودانيين. وشهد ذلك اليوم أيضاً بداية جديدة مليئة بالأمل والتوقعات، وأصبح جنوب السودان دولة جديدة مستقلة وذات سيادة. هذا الإنجاز بمثابة تكريم للراحل السيد جون قرنق، الذي قال ذات مرة،

”لقد أحضرت وأولئك الذين انضموا إليّ في الأدغال وقاتلوا لأكثر من ٢٠ عاماً اتفاق السلام الشامل على طبق من ذهب. نحن أنجزنا المهمة. جاء دوركم الآن، وخصوصاً أولئك الذين لم تتح لهم فرصة تجربة الحياة في الأدغال“.

ونشيد إشادة خاصة بهذا الثائر الأفريقي العظيم، الذي نأسف لأنه لم يعش كي ينضم إلى أبناء وطنه للاحتفال بهذا الحدث الكبير المتمثل في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

إننا نهنئ كلاً من الرئيس البشير والرئيس سالفا كير مايارديت على القيادة البارزة التي أظهراها في السنوات الست الماضية منذ توقيع اتفاق السلام الشامل. ونرحب بالبيانين اللذين أدلى بهما كل من الرئيسين في جوبا إبّان يوم الاستقلال. فهذان البيانان الإيجابيان يبعثان على الأمل ويبشران بالخير لتحقيق المصالحة وتعزيز العلاقات الثنائية بين الدولتين السيادتين والمستقلتين، اللتين يجمعهما تاريخ مشترك ومصير مشترك كدولتين جارتين.

إن جنوب أفريقيا تدرك التحديات العديدة التي تواجه الدولة الجديدة مباشرة بعد ولادتها. فدولة جنوب السودان واحدة من أكثر الدول المتخلفة إنمائياً والفقيرة في العالم. لكننا على يقين بأن المقدار نفسه من الجرأة والشجاعة اللتين أظهرهما شعب جنوب السودان في نضاله من أجل الاستقلال كفيل بأن يعود عليه بالنفع في سعيه إلى مواجهة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية التي لا تزال ماثلة أمامه.

على الجبهة السياسية، ما فتئت هناك مسائل عالقة رئيسية من اتفاق السلام الشامل تحتاج إلى معالجة. فهي تشمل الوضع النهائي لمنطقة أبيي والتوترات المستمرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وينبغي ألا نسمح لهذه المسائل العالقة بعكس مسار المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ترحب جنوب أفريقيا بالاتفاق الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة منطقة أبيي وأمنها، وهو اتفاق مهد السبيل أمام مجلس الأمن لنشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. ومع ذلك، نود أن نؤكد أن حل قضية أبيي سيقطع شوطا طويلا نحو توطيد دعائم السلام والاستقرار في الولايتين السودانيتين. وفي هذا الصدد، نشجع الطرفين على التوصل إلى اتفاق دائم بشأن أبيي وتسوية الحالة في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

ونشعر بالتشجيع بالتزام الطرفين ورغبتهما في التوصل إلى اتفاق بشأن جميع هذه المسائل العالقة ذات الصلة. وندرك بأن الأثر الإيجابي للحل الناجح لهذه القضايا سوف يتمثل في وضع الأسس التي يرتكز عليها التعايش السلمي وحسن الجوار. سوف نواصل دعم الجهود التي يقوم بها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان بقيادة الرئيس مبيكي، لمساعدة الدولتين في حل جميع القضايا العالقة من دون تأخير.

أما أن تكون جمهورية السودان أول دولة تعترف باستقلال جمهورية جنوب السودان، فذلك ليس رمزيا فحسب، بل أيضا بادرة حسن نية أخرى تجسد الأخوة والصداقة. في كانون الثاني/يناير من هذا العام، اعتمد رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي إعلانا رسميا يقضي بتمديد تضامنهم وتضامن القارة بأسرها مع أبناء شعب السودان الذين اتخذوا خطوة غير مسبوقة وسخية تمثلت في تقبلهم لحق تقرير المصير لإخوانهم. وذكر الإعلان أيضا أن أفريقيا تتوق على نحو مشروع إلى تطبيع كامل للعلاقات بين المجتمع الدولي وجمهورية السودان لكفالة تمتع جميع أبناء شعبي السودان بالسلام، والكرامة، والديمقراطية والتنمية.

مهما ذكرنا، لا يمكننا المبالغة في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمجتمع الدولي بأسره بشكل عام في إحلال السلام الدائم والاستقرار في السودان. وتود جنوب أفريقيا أن توجه نداء مدويا إلى جميع الذين شاركوا في هذه الجهود لمواصلة التكاتف مع أبناء شعب جنوب السودان، وهم يشرعون في رحلة بناء الدولة، فضلا عن تضامنهم مع أبناء جمهورية السودان بينما يتعايشون مع الواقع الجديد المتمثل في ظهور جار جديد.

في هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالقرار ١٩٩٦ (٢٠١١) الذي اتخذه المجلس في الأسبوع الماضي لإنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة في جمهورية جنوب السودان. نشعر بسعادة كبيرة للطبيعة المتكاملة للبعثة الجديدة، مع التركيز على بناء السلام ودعم التنمية على أساس مبدأ الملكية. ستقوم البعثة بدور هام في دعم الدولة الجديدة في إرساء أسس التنمية المستدامة.

إن جنوب أفريقيا من جانبها ستواصل بما لديها من وسائل تقديم المساعدة في البناء على برامج بناء القدرات التقنية للسنوات الخمس الماضية. ويمكن للشعوب الشقيقة لجنوب السودان وجمهورية السودان مواصلة التعويل على دعمنا في المساعدة في بناء وتعزيز السلام الدائم والاستقرار في ذلك الجزء من قارتنا. لقد التزمنا مع الشركاء في مجموعة بلدان والهند والبرازيل بحشد مواردنا الخاصة لدعم مشاريع التنمية في كل من السودان وجنوب السودان من خلال صندوق التخفيف من وطأة الفقر التابع لمجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

في الختام، نعتقد اعتقادا راسخا بأن حل الصراع في السودان سوف يسهم بقدر كبير في حل شامل لجميع الصراعات في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، نثني على العمل الرائع الذي يقوم به الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان بقيادة رئيسنا السابق ثابو مبيكي. ونشيد أيضا بواحد من أبناء منطقتنا، الممثل الخاص للأمين العام، هايلي منكريوس، على الطريقة الاستثنائية التي اضطلع بها بمهامه. ونشعر بالامتنان للنساء والرجال الذين خدموا في بعثة الأمم المتحدة في السودان منذ انتشارها الأول. على الرغم من الظروف القاسية والصعبة التي عملت في ظلها البعثة، فقد كرست نفسها للقضية النبيلة المتمثلة في السلام والاستقرار، وفي بعض الأحيان قدمت التضحية الكبرى.

أقول لأبناء شعب جنوب السودان، ”لقد حان حقا وقتكم. والآن جاء دوركم“.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يوم السبت الماضي، نلت شرفا عظيما حيث ترأست وفد الولايات المتحدة إلى جوبا للاحتفال باستقلال جنوب السودان. كان يوما مؤثرا جدا. فبعد نصف قرن من الحرب، وبتكلفة تجاوزت المليونين شخص، يمكن الآن في نهاية المطاف لجمهورية جنوب السودان تحديد مستقبلها. تحيي الولايات المتحدة شجاعة وتضحية شعب جنوب السودان الذي لم يفقد الأمل قط.

بعد سنوات عديدة جدا من الصراع المرير، تحقق استقلال جنوب السودان سلميا وديمقراطيا من خلال استفتاء، وتم مولد أحدث دولة في العالم بطريقة تثلج الصدر. أرحب بنائب الرئيس مشار وأهنئ شعب جمهورية جنوب السودان. ونشعر بالسعادة إذ أن نائب الرئيس مشار كان هنا لتمثيل حكومته الجديدة في الجلسة التي أوصها فيها مجلس الأمن بالإجماع قبول بلده بوصفها الدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة. كما نثني على قرار حكومة السودان لكونها أول دولة تعترف باستقلال جنوب السودان. نحن نرحب بكل الجهود الرامية إلى إقامة علاقة بين السودان وجنوب السودان تضرب جذورها في الاحترام المتبادل والتعاون، علاقة تعزز القدرة على الحياة والأمن والرخاء في كلتا الدولتين. إن حكومة السودان بمواصلتها السير على درب السلام، يمكنها إعادة تعريف علاقتها مع المجتمع الدولي وضمان مستقبل أنصع لشعبها.

إن مجلس الأمن لا يزال منخرطا تماما في مساعدة البلدين على تحقيق أهدافهما المشتركة والمتمثلة في إحلال السلام والاستقرار. ففي ٨ تموز/يوليه، أذن المجلس بالإجماع بإنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة في جمهورية جنوب

السودان. وسوف تساعد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان الحكومة وهي تقوم ببناء دولة جديدة، بما في ذلك قضايا بناء السلام التنمية والأمن والحماية.

ولكن كما نعلم جميعا، فإن وقت هذا الوعد هش ومحفوف بالصعاب أيضا. ومن هنا، يجب على السودان وجنوب السودان العمل بكد لضمان إحلال سلام دائم ووجود دولتين قادرتين على البقاء والعيش جنبا إلى جنب بوصفهما جارتين مسالمتين. فمن الحيوي أن يعمل البلدان مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي لتسوية جميع القضايا العالقة بسرعة. يحتاج الطرفان إلى وضع الترتيبات النهائية بشأن مسائل الحدود والمواطنة، والنفط وغيرها من المسائل، إذا ما أرادا التوصل إلى سلام دائم.

إن إيجاد حل دائم لوضع أبيي لا يزال بعيد المنال. على الرغم من الاتفاق على ترتيبات مؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي والانتشار الوشيك لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، لا تزال الحالة في منطقة أبيي متقلبة للغاية. إذ تشير التقديرات إلى وجود زهاء ١٠٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا مشردين من ديارهم. وفي الوقت نفسه، أدى القتال الوحشي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في الشمال إلى تشريد أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص في جنوب كردفان. ويواصل الجيش السوداني تكثيف عمليات القصف الجوي التي تقتل المدنيين.

في ٢٨ حزيران/يونيه، وافقت حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في الشمال على وضع إطار عمل يحتوي المبادئ السياسية والأمنية لجنوب كردفان والنيل الأزرق، ولكن التزام حكومة السودان بذلك الاتفاق اعتراه الوهن. ويتعين على كلا الطرفين الموافقة فورا على وقف الأعمال القتالية ولا بد من إنهاء العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان والعرقلة المتعمدة لوصول الوكالات الإنسانية لوجهتها.

نظراً للعدائيات والانتهاكات الجارية حالياً في جنوب كردفان، والحالة الهشة في ولاية النيل الأزرق المجاورة، فإننا نأسف أسفاً عميقاً لقرار حكومة السودان القاضي بإجبار الأمم المتحدة على مغادرة هاتين الولايتين. ينبغي السماح للأمم المتحدة بالمحافظة على وجود لها في هاتين المنطقتين من أجل المساعدة في توزيع المعونات الإنسانية، وحماية المدنيين، وتطبيق أي اتفاق لوقف العدائيات.

التحديات كبيرة، لكن التغلب عليها ليس مستعصياً بأي حال من الأحوال. لقد بذل مجلس الأمن قصارى جهده لدعم هذه العملية، وسيظل المجلس وحكومتي منخرطين بقوة في دعم جمهورية جنوب السودان في هذا المنعطف الحاسم وفي المستقبل.

لقد علّمنا تاريخ بلدي أن الأمر يتطلب قدراً من الشجاعة الأخلاقية لتحقيق الحرية ولجعل الوعد بتحقيق الحرية حقيقة ماثلة لجميع المواطنين، ولقد علمنا أن هذا العمل لم يُنجز أبداً. نحن نثق ثقة عظيمة في شعب جنوب السودان. ونتوقع منه أن يشكل حكومة تعمل لصالح جميع الناس ولصالح استقرار المنطقة، وبهذه الطريقة سيؤسس بلداً يعزز هذه المجموعة من الدول ذات السيادة.

وكما قلت في جوبا يوم السبت الماضي، فإن الدولة التي تنشأ عن الصراع يجب ألا تعيش في صراع. بهذه الروح، وبالثقة العظيمة في مستقبل أحدث دول العالم عهداً، تدعم الولايات المتحدة، دعماً كاملاً، طلب جنوب الحصول على عضوية الأمم المتحدة. ونتقدم بالتهنئة، متطلّعين قدماً للترحيب بجنوب السودان.

السيد دوييه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يمر مجلس الأمن بلحظة تاريخية اليوم. لقد قدمنا توصية بضم دولة عضو جديدة إلى الأمم المتحدة، بحيث تصل العضوية إلى ١٩٣ دولة.

يمثل استقلال جنوب السودان حدثاً رئيسياً في تاريخ أفريقيا. وهو ختام إيجابي لخمسين سنة من حرب تسببت في معاناة عظيمة لجميع شعوب السودان، وأدت إلى مقتل الملايين. الآن هناك آمال كبيرة للسلام، ما يثبت أن التفاوض والحوار أكثر فعالية من السلاح والمواجهة العسكرية.

إن ميلاد هذه الدولة الأفريقية الجديدة هو الأول منذ فترة إزالة الاستعمار. ويمثل نجاحاً لسكان السودان قاطبةً، وبالطبع، لشعب جنوب السودان، الذي صوت بالإجماع في كانون الثاني/يناير مؤيداً الاستقلال. وهو نجاح أيضاً لحكومة الشمال ولحكومة الجنوب، اللتين تمكنتا، بالرغم من الصعوبات التي واجهتاهما، من تنفيذ اتفاق السلام الشامل المبرم عام ٢٠٠٥. وأخيراً، يشعر المجتمع الدولي بالارتياح، فهو لم يتوان أبداً في دعم هذه العملية، ويرى الآن أن ثمة إمكانية لبداية جديدة. أود أن أنوه هنا بالإسهام الكبير للرئيس مبيكي، والممثل الخاص للأمين العام، السيد منكريوس.

لقد أسهمت فرنسا إسهاماً كبيراً في تلك الجهود. فقد دعمت عملية نيفاشا التي قادت إلى التوقيع على اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥. وصوتت مؤيدةً القرارات العديدة التي رافقت تنفيذه، و لم تتوقف أبداً عن الانخراط في الحوار مع الشمال والجنوب، خاصةً عندما تتباطأ وتيرة المناقشات بين طرفي اتفاق السلام الشامل. ولقد اعترفنا بهذه الدولة الجديدة في نفس الوقت الذي اعترف بها الاتحاد الأفريقي وكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأقمنا علاقات دبلوماسية معها في ٩ تموز/يوليه.

ستقف فرنسا إلى جانب جنوب السودان من أجل كفالة اندماج هذه الدولة الجديدة في مجتمع الدول وداخل الأمم المتحدة، وكذلك اندماجها في بيئتها الإقليمية وفي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

لا يزال هناك العديد من التحديات التي يتعين التصدي لها ليتمكن جنوب السودان والسودان من تطوير وإرساء علاقات منسجمة. يجب على البلدين أن يختتما المفاوضات المعلقة، وأن يكفلا في الوقت نفسه حماية المدنيين بالتعاون مع السلطات في جنوب السودان. ستدعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان الجنوب في الاضطلاع بمسؤولياته. إننا ندعم السيدة جونسون دعماً كاملاً في تلك المهمة.

في الشمال، لا تزال بعض المناطق تشكل مصدر قلق، مثل ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. نأمل أن يوافق السودان على وجود المجتمع الدولي هناك. وفي الجنوب، يجب إجراء مصالحة وطنية، وكفالة أمن جميع السكان. يجب أن ننتقل من منطق المركزية في سنوات الحرب إلى الديمقراطية التعددية، وأن نبني الهيكل التحتي والمؤسسات الضرورية لتمكين الشعب من التخلص من الفقر.

إن الصراعات التي لا يزال يجرى العمل علي حلها بقوة السلاح يجب تسويتها سلمياً من خلال المؤسسات الديمقراطية. ولأجل تلك الغاية، يتعين إرساء الأطر اللازمة، وإعداد الأجيال المقبلة للقيام بإدارة الدولة، ويجب إنشاء مؤسسات قوية. وستكون مكافحة الإفلات من العقاب مسألة محورية من أجل أن تكون العلاقة سلمية بين المواطنين فيما بينهم، وبين المواطنين وسلطاتهم. تنوي فرنسا دعم هذه الدولة الجديدة في هذا الصدد بأن تستخدم جميع أدواتها التعاونية، بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وشركائها الرئيسيين.

نحن مسرورون جداً بالترحيب بجنوب السودان عضواً في المجتمع الدولي. فهذا لا يمثل ختاماً لكفاح طويل فحسب، بل أيضاً بداية لرحلة ستواصل فيها فرنسا، إلى جانب المجتمع الدولي، تقديم الدعم.

السيد بوغدانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بأن أتقدم بالتهنئة إلى نائب الرئيس ريك مشار تيني – دورغون، وأن أهنئ عبره شعب جنوب السودان على إعلانه الاستقلال وإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة.

بالنسبة إلى وضع دولة جنوب السودان، حافظت روسيا على الدوام على موقفها الأساسي. فقبل إجراء الاستفتاء، ذكرنا أننا نؤيد الإرادة المستقلة لشعب جنوب السودان. وبسبب تعقيد الأمر، أحجمت روسيا عن ممارسة أي ضغط على أي من الطرفين، على اعتبار أن مصير البلد ينبغي أن يقرره شعبه.

لقد أعلن الاتحاد الروسي اعترافه بهذه الدولة الجديدة، جمهورية جنوب السودان. وفي المقام الأول، تمكن الطرفان السودانيان من الإشراف بصورة حضارية على عملية تقسيم بلدٍ كان الأكبر مساحة في أفريقيا. لقد أظهرت القيادة في السودان وفي جنوب السودان على الدوام الإرادة السياسية الضرورية للتصدي لحالات عدم الاتفاق الحرجة بينهما بشأن المسار الصعب للوصول إلى تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ونتيجة لذلك، تمكنا بنجاح من تنفيذ معظم العناصر المتضمنة في ذلك الاتفاق.

في اعتقادنا أن التحديات الأولية لبناء الأمة في جنوب السودان تتمثل في المسائل المعلقة في سياق العلاقات بين الخرطوم وجوبا، إذْ إن هناك الكثير من الأمور في ذلك الصدد، ولا تزال هناك أيضاً المشكلة الخلافية المتمثلة في وضع منطقة أبيي. وتدخل هذه المسائل الآن في مستوى العلاقات ما بين الدولتين. ونتوقع، في إطار المناخ التاريخي الجديد، أن تتحمل قيادتا البلدين مسؤوليتهما عن مصير شعبيهما وازدهارهما، وأن تتوصل القيادتان إلى تسوية نهائية بالطرق السياسية للمسائل المتنازع عليها، من خلال عملية التفاوض.

ينبغي استخدام الترتيبات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتسوية الخاصة لمستقبل وضع منطقة أبيي وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في تعزيز الزخم الإيجابي الناشئ. ولأجل تلك الغاية يجب أن تتواصل جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي.

ستكون هناك حاجة إلى مساعدة أكبر من جانب المجتمع الدولي لبناء الدولة في جنوب السودان، وذلك من أجل إقامة مؤسسات حوكمة فاعلة، والتصدي للتهديدات الداخلية والتحديات الأمنية المتزايدة، ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء نظام ملائم لحقوق الإنسان.

سوف تضطلع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي أنشأها مجلس الأمن، بدور مهم في مساعدة البلد على تحقيق الاستقرار. وفي ذلك السياق، نرى أن حكومة جنوب السودان تقع على عاتقها المسؤولية الأساسية عن تعزيز السلم في البلد وكفالة إحرازه التقدم في مجال بناء السلام.

إننا نفكر أيضاً في تقديم حوافز اقتصادية إضافية لجمهورية السودان، آخذين في الاعتبار حقيقة أن انقسام البلد دائماً مؤلم وترافقه العديد من المشاكل الداخلية الجديدة. لقد خبرنا هذا من خلال تجربتنا التاريخية الخاصة بنا.

ويعتزم الاتحاد الروسي، من جانبه، تعزيز التعاون الروسي – السوداني في جميع المجالات، بما في ذلك الأجواء البناءة والإيجابية السائدة في علاقتنا.

ويفسح حصول جنوب السودان على سيادة الدولة الطريق أمام إقامة العلاقات بين روسيا وجنوب السودان على أساس مبادئ الحوار العادل واحترام سيادة ذلك البلد. وموقفنا هو أن من شأن شراكة حقيقية شبه استثمارية بين بلدينا أن تكون عاملا هاما في توطيد الاستقرار والأمن في القارة الأفريقية. ونحن على استعداد لإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية جنوب السودان. ونتوقع إجراء مفاوضات جوهرية في هذا الصدد في المستقبل القريب جدا.

في الختام، نود أن نعرب عن ثقتنا بأن قيادة جنوب السودان ستوفق في إقامة علاقات حسن الجوار مع جمهورية السودان والدول الأفريقية الأخرى، بما يتفق ومصالح صون وتعزيز السلام في وسط أفريقيا وشرقها. ويود الاتحاد الروسي أن يرى تطبيعاً شاملاً للوضع في تلك المنطقة، التي شهدت فترة طويلة من الصراع، وتتجه تدريجيا نحو الاستقرار. وهذا هو هدف الجهود التي تبذلها القيادة الروسية ودبلوماسيتها.

السيد بلينغهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أهنئ ألمانيا على الطريقة المتميزة التي تترأس بها مجلس الأمن خلال هذا الشهر.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام، لو روا، على بيانه، وعلى العمل الدؤوب الذي تقوم به الأمم المتحدة من أجل دعم السلام في جميع أرجاء السودان. وأود أيضا أن أشكر نائب الرئيس رياك مشار تيني – دورغون والسفير عثمان على بيانيهما، اللذين كررا فيهما التزامهما بحسن العلاقات بين بلديهما، اللذين تتشابك عرى مستقبلهما. وتأثرت بشكل خاص بالتعليق الذي ورد في بيان ممثل السودان للتو، مؤكداً فيه استمرار قوة الوشائج بين الشمال والجنوب، على نحو ما كانت عليه دائماً، لكون الجميع سودانيين، شمالاً وجنوباً.

إن نشأة جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه، كانت حدثا تاريخيا، سواء بالنسبة للدولة الناشئة حديثا، أم بالنسبة لجمهورية السودان. وقد كان ويليام هيغ، وزير خارجية المملكة المتحدة، حاضراً جنبا إلى جنب مع زملائه من مختلف أنحاء العالم، في جوبا للمشاركة في تلك المناسبة السعيدة.

والمملكة المتحدة، بصفتها شاهداً على اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، شهدت على حسن القيادة التي وضعت حدا لـ ٥٠ عاما من الحرب الأهلية المريرة. وشهدنا جميعاً، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، القيادة التي أبداها كلا الطرفين، وهي التي أسفرت عن إجراء استفتاء سلمي بشأن مستقبل جنوب السودان، وأوصلتنا إلى هذه الجلسة التاريخية اليوم.

والمملكة المتحدة والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة الدولة الجديدة في جنوب السودان في مجال توفير الأمن والرخاء لشعبها. ونحن ندرك أن الاحتياجات كبيرة وأن الوقت قصير لإحداث أثر حقيقي في حياة الذين انتظروا طويلا لتحقيق أملهم في حياة أفضل.

إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، والتي ستعمل على نطاق أوسع مع أسرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، من أجل دعم حكومة جنوب السودان، دليل على التزامنا الجماعي نحو شعب جنوب السودان.

وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بالقدر نفسه بمساعدة حكومة السودان في تحقيق الأمن والازدهار لشعبها، بما في ذلك مشاركتنا في تخفيف الديون الوطنية السودانية، ودعمنا لجهود الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والمساعدات الإنمائية للسودان.

لكن وإذ نعترف بالإنجاز الاستثنائي الذي حققه السودان وجنوب السودان بانفصالهما سلمياً، تظل العديد من المسائل ذات الأهمية الحيوية لشعبيهما دون حل حتى الآن، بما في ذلك مسألة المواطنة، والثروة، واقتسام النفط، وترسيم الحدود. وكما شدد متكلمون آخرون، فإنه يتعين حل هذه المسائل دون إبطاء. ولذلك، فإنني أرحب بالتزام الحكومتين بالسعي إلى المفاوضات فيما بينهما بشكل عاجل، وذلك بدعم من الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، تحت القيادة الممتازة للرئيس السابق مبيكي. وفي ذلك السياق، أرحب أيضاً باعتزام الأمم المتحدة تقديم المشورة لمجلس الأمن بشأن تنفيذ الطرفين لاتفاق ٢٩ حزيران/يونيه المتعلق بإدارة الحدود، وبدور بعثة الأمم المتحدة في أبيي.

وإذ نجتمع للاحتفال بالصداقة بين جنوب السودان والسودان، فإنني أشعر بالقلق بشكل خاص إزاء أهالي أبيي وجنوب كردفان، الذين لا تزال تستمر معاناتهم من ويلات الصراع والتشرد. ففي أبيي، وكما أوضح عدد من المتكلمين الآخرين، فقد شرّد أكثر من ٠٠٠ ١١٣ شخص. وعند الأخذ بظروف هطول الأمطار، فإن من الأهمية بمكان تنفيذ الاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة في أبيي، وذلك بدعم من النشر القادم لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، على نحو كامل ودون إبطاء، حتى يتمكن الذين شردوا من العودة إلى ديارهم.

وفي جنوب كردفان، ليس مقبولاً البتة استمرار القتال وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين. وتشعر المملكة المتحدة أيضاً بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في هذا الصراع المستمر، التي شملت القصف الجوي، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، والتشريد القسري، والاعتقالات التعسفية واحتجاز المواطنين. وندين بدون تحفظ ذلك العنف المستمر، وندعو حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال للاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار. وعلاوة على ذلك، فإننا نحث حكومة السودان على أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية، على نحو فوري وكامل، إلى جميع أنحاء جنوب كردفان. ونكرر انزعاجنا من انسحاب بعثة الأمم المتحدة في السودان، التي تزداد الحاجة إلى ولايتها المعنية بحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية في هذا الوقت، أكثر من أي وقت مضى للأسف. وفي كل من أبيي وجنوب كردفان، ينبغي على الطرفين العمل على وجه السرعة لإيجاد حلول دائمة يكون محورها مراعاة مصالح السكان المحليين.

وفي دارفور أيضا، هناك حاجة ماسة إلى اتفاق سلام شامل. ونظل في حالة من الانزعاج البالغ من تدهور الحالة الأمنية والإنسانية هناك، ونحث جميع الأطراف على وقف إطلاق النار فوراً، والعمل على تهيئة الظروف اللازمة لنجاح السلام.

إن التحديات التي تواجه كلا من السودان وجنوب السودان هائلة. ولكن من ناحية أخرى، فإن الفرص المتاحة للتعاون من أجل تغيير حياة جميع السودانيين نحو الأفضل كبيرة بالقدر نفسه، كما أوضح ذلك سفير السودان. ولا يزال هدف المجلس، الذي شارك بدأب في دعم السلام أثناء العام الماضي، هو دعم السودان وجنوب السودان في جهودهما الرامية إلى تحقيق الاستقرار والازدهار، بصفتهما دولتين سلميتين، ناجحتين اقتصاديا، تعيشان جنبا إلى جنب في صداقة وعلاقات حسن الجوار، وتقع على عاتقهما المسؤولية الأساسية عن مستقبل شعبيهما. ولذا، فإننا نحث كلا الحكومتين على إبداء تلك القيادة التي أسفرت عن اتفاق السلام الشامل، وعن الأحداث التاريخية التي شهدها يوم السبت الماضي.

وفي الختام، أود أن أهنئ نائب الرئيس رياك مشار تيني – دورغون على توصية المجلس بأنه ينبغي على الجمعية العامة أن ترحب بجنوب السودان باعتباره أحدث عضو في الأمم المتحدة، وبأن يعمل في شراكة مع السودان، ومع جميع الأعضاء، على دعم القيم والمبادئ الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك السلام، والتسامح، وسيادة القانون، والشفافية، والمساءلة. وأنا واثق من أن جنوب السودان سوف يدعم هذه القيم، وبالتالي، سيتخذ مكانه بين المجتمع الدولي بكل فخر.

السيد بريتيس بيريرا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالنيابة عن البرتغال، بتحية استقلال جمهورية جنوب السودان، وبالترحيب بهذا البلد الجديد بين مجتمع الدول المستقلة. ويسعدني بصفة خاصة أن أحيي اليوم فخامة نائب الرئيس، رياك مشار تيني – دورغون، والسفير دفع الله عثمان.

وللشعب البرتغالي وشيجة خاصة مع أفريقيا نسجتها قرون من التاريخ المشترك. ولا شك في أن شهادتنا على وصول جنوب السودان الجديد إلى الساحة العالمية، باعتباره دولة مستقلة، تمثل لحظة خاصة بالنسبة لنا، فهي بداية لمرحلة جديدة في علاقاتنا مع كل من جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان. وتتطلع البرتغال إلى مواصلة العمل مع كليهما من أجل بناء مستقبل سلمي مزدهر للبلدين، ولأفريقيا بوجه عام.

وقد مثل البرتغال في احتفالات الاستقلال في جوبا، السفير أنطونيو مونتيرو، وزير الخارجية السابق في البرتغال، وعضو فريق الخبراء التابع للأمين العام المعني بمراقبة الاستفتاء الذي أجري في كانون الثاني الماضي. وفي جوبا، نقل السفير مونتيرو رسالة من رئيس الجمهورية البرتغالية إلى رئيس جمهورية جنوب السودان، معرباً فيها عن تمنياته بأن يعم الاستقرار والسلام والتنمية في الدولة الجديدة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن البرتغال اعترفت بالفعل بجمهورية جنوب السودان كدولة مستقلة وذات سيادة، مثلما فعلت الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. والبرتغال تتطلع الآن إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية جنوب السودان. كما نرحب باعتراف جمهورية السودان وأعضاء الاتحاد الأفريقي بالبلد الجديد.

وأود أيضا أن أشيد بالعزيمة السلمية للشعب السوداني والطريقة المنظمة التي عبر بها عن إرادته. وكان الاستفتاء معلما هاما، ليس من منظور تنفيذ اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ فحسب، ولكن أيضا من حيث تأكيده رغبة السودانيين في إيجاد حل سلمي لخلافاتهم.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن خالص تقديرنا لجميع الأعمال والجهود التي قام بها الأمين العام وممثله الخاص هايلي منكريوس، وكذلك الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ ورئيسه، الرئيس ثابو مبيكي، من أجل المساعدة على تحقيق ميلاد البلد الجديد. ونشعر بالامتنان العميق أيضا للقادة وحفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة في السودان لما قدموه من مساعدة لا تقدر بثمن طوال العملية بالكامل، ولتفانيهم والتزامهم.

إن استقلال جمهورية جنوب السودان ليس سوى خطوة واحدة، وإن كانت خطوة هامة. ولكن من أجل تلبية التطلعات المترتبة عليها، لا بد من التصدي للتحديات التي ما زالت قائمة بطريقة عاجلة وشاملة. ولذلك نشجع الرئيس البشير والرئيس سلفا كير ميارديت على اغتنام هذه الفرصة وعلى ألا يدخرا وسعا في سبيل حل جميع القضايا العالقة بين بلديهما. وكما ذكرنا مرارا، فإن الحوار والالتزام السياسي على أعلى المستويات هما المطلوبان من أجل ضمان أن تصبح هذه اللحظة التاريخية عهدا للتقدم الدائم. ومن ثم، فقد أثلج صدورنا الاجتماع المعقود في ٤ تموز/يوليه بين الرئيسين

خلال الدورة الاستثنائية التي عقدتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن السودان في أديس أبابا، والتزامهما بمواصلة المفاوضات بعد ٩ تموز/يوليه.

وفي هذا السياق، ترحب البرتغال بالتقدم الذي أحرزه الطرفان مؤخرا بشأن الاتفاقات المؤقتة لأبيي والترتيبات الأمنية لمنطقة الحدود بين الشمال والجنوب. والمفاوضات مستمرة أيضا بشأن القضايا الأخرى. ولكن لا بد أن نؤكد على أن عقد اتفاق بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي والتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن القضايا الرئيسية مثل المواطنة وإدارة الموارد النفطية وإدارة الحدود أمر ضروري لضمان مستقبل سلمي وقيام علاقة مفيدة للطرفين بين الدولتين، ولقابلية هاتين الدولتين للبقاء. وقد أيدنا إنشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ونتشاطر الرأي القائل بأن الشمال والجنوب سيستفيدان من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة بشأن قضايا الحدود. ونحث أيضا الزعيمين على الاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، في ظل قيادة الرئيس مبيكي.

ومما يؤسف له أن التقدم المشجع في العديد من المجالات الذي ذكرته للتو لم ينعكس بعد في جنوب كردفان. ومثل جميع أعضاء المجلس، تشعر البرتغال بقلق بالغ إزاء القتال الدائر في تلك الولاية، والذي ينتج عنه عدد متزايد من المشردين على نحو يدعو إلى الجزع. وندين عدم إتاحة إمكانية الوصول للوكالات الإنسانية، ونحث جميع الأطراف على منحها وصولا كاملا وغير مشروط. كما ندعو الجانبين إلى متابعة الاتفاق الإطاري السياسي والأمني الذي تم التفاوض عليه بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال لإيجاد حل سريع لهذه الحالة ووضع حد فوري للأعمال العدائية.

ينبغي توفير السلام والأمل لجميع السودانيين، بما في ذلك من يعيشون في دارفور. ولذلك، فإنني أعيد التأكيد على التزام البرتغال بالعمل على تحسين حياة جميع سكان دارفور.

وختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن استمرار الالتزام والمشاركة وروح التعاون الوثيق من جانب الحكومتين سيكون ضروريا لتحقيق مستقبل سلمي ومزدهر للشمال والجنوب على السواء. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يواصل تقديم الدعم والتشجيع اللذين ستحتاج إليهما الدولتان في الفترة المقبلة التي لا تزال صعبة. وبالنسبة للمستقبل القريب، ستبقى الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقد أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة الجديدة في جمهورية جنوب السودان. وبنفس الطريقة التي ندعم بها وجود المنظمة في الجنوب ونشجعه بشدة، سنواصل دعم كل الجهود التي تعتقد جمهورية السودان أنها يمكن أن تسهم في جعل هذا الفصل الجديد فصلا ناجحا بنفس القدر لشعبها.

وأخيرا، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي للعضو رقم ١٩٣ في الجمعية العامة مستقبلا. وآمل أيضا أن يجلب المستقبل الجديد السلام والاستقرار والرخاء لجميع الشعوب في المنطقة. بل إن هذه هي النتيجة الوحيدة التي ستضفي تشريفا بصورة عادلة على معاناتهم وكفاحهم في الماضي، مع تلبية توقعاتهم وتطلعاتهم للمستقبل.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أرحب بإعلان استقلال جمهورية جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه. ويسر غابون مشاركتها على أعلى مستويات الدولة، ولا سيما من خلال حضور فخامة السيد علي بونغو أونديمبا للاحتفال بهذا الحدث التاريخي. وقد اعترفنا نحن أيضا رسميا بالدولة الجديدة في جنوب السودان. وأرحب بوجود نائب رئيس جمهورية

جنوب السودان والممثل الدائم للسودان في القاعة، وأشكرهما على بيانيهما.

إن استقلال جنوب السودان يكمل تنفيذ اتفاق السلام الشامل، الذي يشكل الأساس لعملية السلام في السودان. ويُنتظر أن يضع حدا لعقود طويلة من الصراع المأساوي الذي أدى إلى وفاة الملايين وتشريد أعداد هائلة من السكان.

وفي المسعى الطويل والشاق من أجل إحلال السلام والاستقرار في السودان، أظهر المجتمع الدولي قدرا كبيرا من الوحدة والتصميم. وقام مجلس الأمن بدور مركزي في التعبئة الدولية الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة السودانية، والذي ينبغي أن نربط أيضا بينه وبين استعداد الطرفين للالتزام، من خلال الحوار الصريح والبناء والسعي إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي للصراع. وتأكدت تلك الإرادة السياسية مؤخرا بالتوقيع على الاتفاق بشأن أبيي، في أعقاب أعمال العنف التي وقعت في المنطقة.

وغابون، التي ما فتئت تدعو إلى الحوار والتعاون السياسي باعتبارهما قيما أساسية لدبلوماسيتها، ترحب بالتقدم الذي ينبغي أن يفضي إلى السلام والاستقرار في هذه المنطقة الشاسعة من أفريقيا. ويثني وفد بلدي بصفة خاصة على الالتزام والقيادة السياسيين للرئيس البشير والرئيس سلفا كير ميارديت، واللذين كانا ضروريين جدا لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. ونثني أيضا على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأسره للتعبئة والجهود المتواصلة التي يقوم بها لتعزيز السلام في السودان.

إن التحديات التي تواجه الدولة الجديدة على صعيد بناء الدولة هائلة. ويجب على جنوب السودان أن يبدأ أساسا في البداية بإصلاح القطاع الأمني وإنشاء مؤسسات ديمقراطية وضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويضاف إلى ذلك التنمية الاقتصادية للبلد وتوفير الخدمات الأساسية للشعب والإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، المنشأة وفقا للقرار ١٩٩٦ (٢٠١١)، تمثل أداة أساسية في عملية بناء هذه الدولة الجديدة. سيكون دور البعثة الجديدة مساعدة البلد في تعزيز السلام والأمن وتهيئة بيئة اقتصادية مستقرة.

إن نشوة ميلاد جمهورية جنوب السودان ينبغي ألا تلهينا عن المسائل العالقة. ما زال الطرفان لم يتفقا بعد بشأن ترتيبات ما بعد الانفصال. ومن المسائل الرئيسية التي يجب تسويتها ترسيم الحدود التي تفصل بين الدولتين والمواطنة وتقاسم الثروة. وسيرتهن بهذه التسوية إقامة علاقات حسن الجوار والتعايش السلمي بين الدولتين.

من مصادر القلق الأخرى مسألة الوضع النهائي لمنطقة أبيي والقتال الدائر في جنوب كردفان. ومع ذلك، فإن غابون ترحب بشكل خاص بالمفاوضات التي تمت في أديس أبابا بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – القطاع الشمالي، والتي أدت إلى اعتماد اتفاق إطاري بشأن الشراكة السياسية بين الطرفين واعتماد التدابير السياسية والأمنية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وتناشد غابون كلا الطرفين الاستمرار في جهودهما لتحقيق تسويات نهائية لجميع المسائل العالقة.

وبالنظر إلى جهود جنوب السودان لبناء دولة جديدة، ينبغي ألا يتناقص دعمنا بشأن جميع المسائل. وتتطلع غابون، من جانبها، إلى تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية جنوب السودان.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بنائب الرئيس رياك مشار تيني – دورغون والأعضاء الآخرين في وفده إلى

مجلس الأمن في هذه المناسبة التاريخية. كما أود أن أرحب في مجلس الأمن بالوزراء ممثلي البرازيل، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، ألمانيا، فرنسا، البرتغال، الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة. إن حضورهم بيننا اليوم يؤكد الاهتمام الذي نوليه جميعا لهذه المناسبة. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام لوروا وزميلي، المندوب الدائم للسودان، سعادة السيد على عثمان، على بيانيهما الشاملين.

قبل ستة وأربعين عاما، أعلن أول رئيس وزراء هندي، بنديت جواهر لال نهرو،

”أن الهند، عندما تدق الساعة في منتصف الليل والعالم يغط في سباته، ستستيقظ على وقع الحياة والحرية، وأن لحظة تجيء، وهي لا تأتي إلا نادرا في التاريخ، نخطو فيها من القديم إلى الجديد وينتهي فيها عصر، وتجد فيها روح الأمة التي طال قمعها القدرة على التعبير عن نفسها“.

واليوم تجيء واحدة من تلك اللحظات التي تشهد لقاء طال انتظاره مع القدر حيث وجد صوت شعب جنوب السودان طريقه إلى التعبير عن نفسه بعد كفاح طويل.

اسمحوا لي في البدء أن أنقل إليكم ترحيب حكومة الهند الحار بدولة جنوب السودان التي رأت النور في ٩ تموز/يوليه على اثر استفتاء سلمي وشفاف صوَّت فيه شعب جنوب السودان لصالح إنشاء دولة جديدة. وقد شارك نائب رئيسنا، معالي السيد حامد أنصاري، في الاحتفالات البهيجة في جوبا في ٩ تموز/يوليه.

تشيد حكومة الهند بقيادتي السودان وجنوب السودان اللتين أظهرتا صبرا ونضوجا مثاليين في سعيهما إلى تحقيق هذا المعلم الهام من بنود اتفاقية السلام الشامل التي أيدتها الهند منذ بدايتها في عام ٢٠٠٥. لذا نعرب عن تهانينا للطرفين لمسيرتهما الناجحة نحو هذا اليوم.

تربط بين الهند والسودان وشائج صداقة متميزة. إننا ملتزمون التزاما عميقا بالتنمية والسلام والرخاء في السودان. وفي هذا السياق يندرج ترحيب الهند بالتطورات التي تمت في السودان خلال العام المنصرم والتي جعلت السلام في متناول هذا البلد المضطرب. ونرحب بشكل خاص ببزوغ جنوب السودان كدولة جديدة وكآخر عضو في المجتمع الدولي، وقريبا الدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة.

لقد كان من دواعي غبطتنا العظيمة كأعضاء في مجلس الأمن أن نشارك في اتخاذ القرار ١٩٩٩ (٢٠١١) اليوم، الذي سيؤدي إلى قبول الجمعية العامة توصية المجلس بشأن طلب جنوب السودان للانضمام للأمم المتحدة. إننا نتطلع إلى انضمام جنوب السودان إلى الأمم المتحدة عضوا كامل العضوية اعتبارا من الغد.

تربط بين الهند والسودان علاقات ضاربة الجذور. فخلال أكثر من ١٠٠ عام، اختار أناس من أصول هندية السودان موطنا لهم. هناك حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص من أصل هندي يعيشون في الخرطوم وأمدرمان وواد مدني وبورتسودان. أما التفاعل الاقتصادي بين بلدينا فهو جوهري ويبلغ حجم التجارة في الاتجاهين بليون دولار في العام تقريبا وهو الأكبر من نوعه في أفريقيا. وكانت الهند من أوائل البلدان الآسيوية التي أقامت قنصلية في جوبا، سيتم ترفيعها قريبا إلى سفارة. إننا نتطلع إلى استمرار نمو هذه العلاقات وتنوعها في الوقت الذي يرسم فيها السودانان خريطة مستقبليهما المستقلين.

لقد تم في الآونة الأخيرة تبادل زيارات على مستوى رفيع بين الطرفين. وقد سهّلت هذه التفاعلات بدرجة كبيرة تبادل الآراء حول تحديد مسار العمل ورسم خارطة الطريق المستقبلية نحو تكثيف علاقاتنا مع الخرطوم وجوبا على حد سواء. وبالنسبة للهند، فإن الكيانين السودانيين يمثلان معا

قوة هامة وشريكا في أفريقيا. ومؤتمر قمة المنتدى الهندي – الأفريقي الذي عقد مؤخرا في أديس أبابا شاهد على التزامنا بالعمل سويا مع أصدقائنا الأفارقة من أجل التنمية الجماعية في أفريقيا.

كانت الهند شاهدا على اتفاق نيفاشا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الذي نتج عنه اتفاق السلام الشامل. وقد راقبنا باهتمام وحرص التقدم المحرز في تنفيذه ويسعدنا أن نرى معلما هاما من معالم اتفاق السلام الشامل قد تحقق بحصول جنوب السودان على استقلاله. ونحن نثق أن الطرفين سيقومان، بنفس روح التعاون والتنازلات المتبادلة، بتسوية المسائل العالقة في اتفاق السلام الشامل مثل وضع أبيي، في جملة أمور. وفي ذلك الصدد، نقدّر تقديرا عميقا العمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام مينكيريوس في الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام الشامل وصون السلم في المنطقة. إننا سعداء بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان لجعل أبيي منطقة منزوعة السلاح وهو أمر يؤكد رغبة الطرفين في التقدم نحو تسوية متفق عليها.

وبهذه الروح التي تتمنى أن ترى المنطقة تعيش في سلم ورخاء، نؤيد أيضا سائر الجهود القائمة نحو تحقيق السلام في السودان، بما في ذلك مسألة دارفور. إننا نرجو أن تتم تسوية تلك المسألة عاجلا. ونحن نعرب عن تقديرنا لدولة قطر وفريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي بقيادة السيد تابو مبيكي الذي أدى دورا بالغ الأهمية في هذا الصدد.

إن الهند من أكبر المساهمين بقوات في بعثة الأمم المتحدة في السودان، بالإضافة إلى مساهمتها المتميزة بضباط الشرطة الهنود للعمل مع البعثة وحكومة جنوب السودان على حد سواء.

لقد أعلنا مؤخرا مساهمتنا بمبلغ ٥ ملايين دولار كمساعدة من أجل تنمية جنوب السودان بجانب مشروعات أخرى في مجال بناء القدرات، وذلك في إطار المساعدة التي نقدمها لأفريقيا وفي إطار برامج مؤتمر قمة منتدى الهند وأفريقيا. ويعتبر السودان أحد المستفيدين الرئيسيين من برنامج الهند للتعاون التقني والاقتصادي. وللاستمرار في تعاوننا مع جنوب السودان في إطار هذا البرنامج، فقد تم الإعلان مؤخرا عن تخصيص ٧٥ منصبا إضافيا لجنوب السودان. وقد حقق مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا، الذي تضطلع به الهند، نجاحا باهرا. ونحن ننظر في إيصال المجموعة الكاملة للشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا، بما في ذلك مكونا التطبيب عن بعد والتعليم عن بعد، إلى جنوب السودان.

وكما ذكر وزير خارجية البرازيل، تعتزم الهند، كذلك، إلى جانب البرازيل وجنوب أفريقيا، كجزء من مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وبالاعتماد على صندوق المجموعة، العمل على تنفيذ المشاريع التي تعود بالنفع على شعبي السودان وجنوب السودان.

إننا نسلم بأن السودان وجنوب السودان سيواجهان تحديات جبارة في الأعوام القادمة، بينما يحددان مصيريهما المستقلين. والهند مستعدة لتقديم المساعدة للعملية، سواء على أساس ثنائي أو على أساس تفاعلها المتنامي بسرعة مع أفريقيا. وأود بالنيابة عن حكومة وشعب الهند أن أهنئ كلا القيادتين للسودان ولجنوب السودان على ما تحليا به من حنكة سياسية والتزام بالسلام وبرفاه شعبيهما. وتظل الهند مستعدة لتقديم أي مساعدة ممكنة على طريقهما نحو التقدم والازدهار.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر ألمانيا على مبادرتها إلى عقد جلسة اليوم. وأود أن

أرحب بنائب رئيس جمهورية جنوب السودان، السيد ريك ماشار تيني – دورغون، في جلسة اليوم. كما أود أن أشكره على بيانه. وأود، كذلك، أن أشكر وكيل الأمين العام لوروا، والسفير عثمان، الممثل الدائم للسودان، على بيانيهما.

في ٩ تموز/يوليه، أعلنت جمهورية جنوب السودان تشكلها رسميا. وتود حكومة وشعب الصين التقدم بالتهاني الحارة. لقد تحقق التقدم المحرز حاليا بجهودهم الحثيثة. وأظهر قادة البلدين وشعباهما حكمة منقطعة النظير وشجاعة وإرادة لا تتراجع من خلال تعزيز السلام بين السودان وجنوب السودان وتنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويعبر ميلاد جمهورية جنوب السودان عن الرغبة المشتركة والخيار المستقل لشعب تلك الدولة. وقد كان ذلك الميلاد نتيجة كبرى لعملية السلام في السودان، وسوف يعزز السلام الدائم والاستقرار في المنطقة، وهو يتسم بأهمية تاريخية عظمى.

ويتشاطر الشعب الصيني وشعب جنوب السودان صداقة تقليدية عميقة ورغبة مشتركة في تعزيز تبادل علاقات الصداقة. وفي اليوم الذي تأسست فيه جمهورية جنوب السودان، أرسل الرئيس الصيني هو جينتاو رسالة تهنئة إلى رئيس جمهورية جنوب السودان، السيد كير. وقد أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع جمهورية جنوب السودان، وكان ذلك فاتحة لفصل جديد من العلاقات بين البلدين. وستقيم الصين وستطور علاقات صداقة صحية ومستقرة وتعاونية طويلة الأجل مع جمهورية جنوب السودان على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي.

وتدعم الصين طلب جنوب السودان العضوية في الأمم المتحدة، ونحن نتطلع إلى اللحظة التاريخية حينما يصبح جنوب السودان الدولة العضو الـ ١٩٣. كما نتطلع إلى تعزيز التعاون الشامل مع جنوب السودان في إطار الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن تستمر جمهورية جنوب السودان الفتية في تسجيل إنجازات جديدة في جهودها لبناء الدولة وتحقيق التنمية لكي تصبح قوة إيجابية في صون السلام والاستقرار وتعزيز التنمية المشتركة. وستستمر الصين في تقديم مساعداتها ضمن حدود قدراتها من أجل تنمية جنوب السودان وإعادة إعماره.

ويواجه جنوب السودان تحديات كثيرة في الفترة التي تلي مباشرة تشكله. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهود جنوب السودان لتحقيق الاستقرار السياسي، وإلى تقديم المساعدة الفعالة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية. إننا ندعم ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان لتعزيز الاتصال والتعاون مع حكومة جنوب السودان وللإسهام في صون السلام والاستقرار وتعزيز التنمية في جنوب السودان.

لقد دخل السودان وجنوب السودان كلاهما مرحلة جديدة من تاريخهما. وهما يتشاطران تاريخا مشتركا، والبلدان مترابطان بشكل وثيق في الاقتصاد والثقافة، وكذلك في السلام والتنمية. ويمثل استمرار التسامح والتفاهم وتعزيز التعاون بين البلدين الخيار الوحيد لتحقيق التعايش السلمي والتنمية المشتركة. ويحدونا الأمل أن يستمر تركيز البلدين على الحالة العامة للسلام والرفاه لكلا الشعبين من خلال إيجاد حلول مناسبة للمسائل المتبقية في إطار اتفاق السلام الشامل عن طريق الحوار والمفاوضات.

وترحب الصين بالمساعي الحميدة للاتحاد الأفريقي لتسوية المسائل العالقة بين السودان وجنوب السودان. وتدعم الصين فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي، بقيادة السيد مبيكي، في أداء دور هام في هذا المجال.

لقد أبدت حكومة السودان عزيمتها السياسية على تيسير عملية السلام بين الجنوب والشمال وبذلت جهودا جبارة في هذا المجال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يطبّع العلاقات مع السودان قريبا لكي يتمكن شعبه من التمتع بالسلام والكرامة والتنمية في وقت مبكر. ويحدونا صادق الأمل أن يكون السودان وجنوب السودان جارين صديقين وخير شريكين وشقيقين إلى الأبد، مع دعم ومساعدة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين.

السيدة أوغو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): تقدر نيجيريا تقديرا بالغا الاهتمام الخاص الذي تولونه، سيدي، للسودان اليوم. إن إسهامات بلدكم في العملية السودانية جديرة بالتنويه، وجدير به كذلك التزامكم شخصيا.

وأود أن أرحب بمشاركة نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، السيد ريك ماشار تيني – دورغون، وأن أشكره على ملاحظاته الملهمة. كما أرحب بزميلي السفير عثمان، وأشكره على بيانه.

لقد واصل الأمين العام بلا هوادة مساعيه من أجل السلام، وفعل كذلك وكيل الأمين العام لوروا، الذي بذل جهودا حثيثة وهو يخوض معركة السلام. وأود بالنيابة عن حكومة نيجيريا الاتحادية أن أهنئ الرئيس سلفا كير وشعب جمهورية جنوب السودان على تحقيق إقامة الدولة في نهاية المطاف. لقد شاطر رئيسنا غودلوك جونثان هذه اللحظة التاريخية مع شعب جنوب السودان في جوبا ونقل تضامن نيجيريا ودعمها الثابت بينما يبدأ البلد العملية المضنية لبناء الدولة.

وأود أن أشيد بقيادة السودان على اعترافها الفوري باستقلال جنوب السودان. لقد أظهر رئيس وشعب السودان الشجاعة والالتزام الراسخ بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، ونعتقد أن ذلك يمثل درسا ملهما في تحمل المسؤولية الدولية وفي صنع السلام.

وفي ٩ تموز/يوليه، استقبل المجتمع الدولي مبتهجا ميلاد أحدث دولة أفريقية، جنوب السودان، بعد مخاض طويل. وعلينا أن نسلم بالتحديات الملازمة التي تواجهها الدولة الوليدة، وعلى رأسها انعدام الأمن، وبناء المؤسسات، والهياكل الأساسية والتنمية الاقتصادية، والوئام السياسي والاجتماعي، وإعادة إدماج العائدين، والوفاء بالالتزامات الدولية، وبناء شراكة قوية ودائمة مع الجيران، وبخاصة مع السودان.

ومما لا شك فيه أن المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات ووضع الاستراتيجيات لمواجهة تحديات بناء الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع تقع على كاهل حكومة جنوب السودان. أولا، إن توقيع دستور مؤقت جديد، وإصدار عفو عن المقاتلين المسلحين السابقين، والمضي نحو تنويع الاقتصاد بعيدا عن الاتكال على النفط، والتأكيد على الوحدة على أساس التنوع الثقافي والعرقي هي خطوات ضرورية في الاتجاه الصحيح.

إنّ جمهورية جنوب السودان الجديدة لن تتطلّب الدعم من جارها المباشر، السودان، فحسب، وإنما من المجتمع الدولي أيضاً. وقيام علاقة سلمية ومستقرة ومنصفة ومفيدة للطرفين بين السودان وجنوب السودان أمرٌ أساسي للسلام الداخلي والاستقرار الإقليمي. لذا، فإننا نرحّب بالبيانات الأخيرة لكلا الرئيسين كير والبشير، التي تؤكد مجدداً التزامهما بحلّ جميع المسائل العالقة لاتفاق السلام الشامل، وإحلال السلام في المناطق المضطربة في أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلاً عن دارفور. فذلك الالتزام لن يشكل ركيزة للعلاقة المستقبلية بين البلدين فحسب، وإنما ينبغي له أن يُعيد إذكاء الزخم لحلّ جميع

المسائل العالقة لاتفاق السلام الشامل، برعاية الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ.

ونيجيريا تجد ما يشجعها في نجاحات الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بقيادة الرئيس ثابو مبيكي. ويبقى هذا الفريق آلية قيِّمة لحلّ جميع مسائل ما بعد الاستفتاء واتفاق السلام الشامل، بما فيها ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. وإننا نرحّب بالخطوات التي اتخذها طرفا اتفاق السلام الشامل لحلّ المسائل العالقة، ونتطلّع إلى تحقيق الأهداف الواردة في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، والاتفاق الإطاري في ٢٨ حزيران/يونيه واتفاق ٢٩ حزيران/يونيه.

وقد استعان الطرفان بالفريق الرفيع المستوى لاستكشاف مسائل ما بعد الانفصال، بما فيها المواطَنة، والحريات، وإقامة حدود مَرِنة، والموارد النفطية، والمسائل التجارية والإعفاء من الديون. وستفرض الأشهر المقبلة الاختبار الأول لقدرة كلتا الحكومتين على حماية مواطنيهما من القلاقل والاضطرابات في ظلّ تلك الاتفاقات. وندعو كلتا الحكومتين إلى العمل مع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لبذل كل جهد ممكن في السعي الحثيث لضمان حماية المدنيين، وتمكين وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق الحرِجة. ونرى أنّ هناك حاجة إلى التعاون مع الأطراف الفعّالة الأخرى في المنطقة، وهي بالتحديد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، وفريق الأمم المتحدة القُطْري في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونيجيريا إذ تؤيد القرار ١٩٩٦ (٢٠١١) بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإنها واثقة بأنّ الولاية الواسعة لتلك البعثة تجسِّد جودة نوعية مساعدات الأمم المتحدة التي نتوخى أن تعود بأقصى فائدة على شعب جنوب السودان. وبما أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطاً وثيقاً ومتداعمان، فإننا نعتقد أنهما أساسيان لبلوغ السلام المستدام. ومن الأساسي جداً أن يوضَع الركنان التوأم لولاية حفظ السلام وبناء السلام موضع التنفيذ الكامل.

وربما يكون الاستقلال قد أتى بتكلفة باهظة، لكنّ مستقبل جمهورية جنوب السودان سيؤتي ثمار هذا الالتزام. ونحن مقتنعون بأنه سيُثبت أنه كان استثماراً قيِّماً، إن سُخِّرت الموارد البشرية والثقافية والاقتصادية للبلد تسخيراً استراتيجياً من أجل المصلحة الوطنية العليا.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في هذه اللحظة التاريخية للشعب السوداني وأفريقيا والأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً، أودّ أن أبدأ بياني بتوجيه ترحيب حارّ لفخامة السيد رياك ماشار تيني – دورغون، نائب رئيس جمهورية جنوب السودان، ووفده، وأن أوجّه من خلاله تحية صادقة إلى الرئيس سالفا كيير.

إنّ هذا اليوم يوم احتفاء قبل كل شيء، حيث نستقبل في المجتمع الدولي جنوب السودان بصفته جمهورية مستقلة. وأودّ أن أوجِّه أحر وأصدق التهاني من الدولة الكولومبية ومواطنيها إلى شعب جمهورية جنوب السودان وسلطاتها كافة. والمسار الذي تحتّم اتّباعه للوصول إلى هذه النتيجة كان شاقا جداً، وكان لا بُدّ من التغلب على عقبات عديدة. لكنّ هذا الإنجاز لم يكن ممكناً إلاّ بفضل الإرادة الحازمة لشعب جنوب السودان لتحقيق استقلاله، وإقرار طرفَي اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥ بأنه لا يمكن تحقيق السلام إلاّ من خلال التفاوض والوسائل الديمقراطية.

ومن الضروري التأكيد أيضاً على أنّ الاحترام الذي أظهرته سلطات السودان للالتزامات المقطوعة في اتفاق

السلام الشامل، فضلاً عن مشاركتها في أنشطة إعلان استقلال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه، يُثبت أنّ مبادئ حُسن الجوار والتعاون الإقليمي ستوجِّه العلاقات بين الدولتين. وإننا نرحّب بالبيان الإيجابي للسفير عثمان وباعتراف حكومة بلاده بجمهورية جنوب السودان الجديدة.

ويجدر التنويه الخاص بأنّ جمهورية جنوب السودان، في يومها الأول بصفتها دولة مستقلة، طلبت أن تصبح عضواً في الأمم المتحدة، موضحة التزامها بمبادئ المنظمة وأهدافها. وذلك يتماشى مع حقيقة أنّ عملية الاستقلال قد نُفِّذت في إطار ممارسة مبدأ تقرير المصير للشعوب، الذي أُعرب عنه بوضوح في المشاركة الواسعة في الاستفتاء في مطلع هذه السنة، ونتائجه وابتهاج الشعب أثناء إعلان الاستقلال.

فيجب على المجتمع الدولي أن يواصل إظهار التزامه بدعم جمهورية جنوب السودان، وتهيئة الظروف المؤاتية لمستقبل مزدهر وآمن لسكانها جميعا. وحماستنا حيال نشوء جنوب السودان بصفته دولة مستقلة ينبغي ألا تجعلنا نغفل التحديات الهائلة الماثلة أمام الحكومة. وعلينا أن نُدرك أنّها ستحتاج إلى دعم مطَّرد وسخيّ لمؤسساتها وسلطاتها الوطنية.

واسترشادا بالالتزام بسيادة جنوب السودان، واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية، واستنادا إلى مبدأ المُلكية الوطنية، فقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٩٦ (٢٠١١) بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، التي يجب أن تعمل بصفتها أداة دعم للسلطات الوطنية في ممارسة مسؤولياتها الرئيسية.

وبنشأة جمهورية جنوب السودان المستقلة، تنتهي الفترة الانتقالية أيضاً، مع أنّه لا تزال هناك مسائل بارزة من اتفاق السلام الشامل تنتظر التنفيذ. ومن الأمور العالقة أيضاً حلُّ سلسلة من المسائل المتعلقة بمستقبل العلاقات الثنائية، التي أشار إليها العديد من زملائي. وفي هذا الصدد، فإنّ الدولتين مدعوَّتان للالتزام الحازم والثابت بتحقيق الاتفاقات التي تتيح علاقات هادئة ومفيدة للطرفين.

وختاماً، أودّ أن أُعرب عن تقديري للدور الذي يؤدّيه الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ في تطبيق التوصيات المتعلقة بالسودان، التي أسهمت، بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، في الوصول إلى الالتزامات والتغلُّب على الفترات الصعبة بين الطرفين. وينبغي تسليط الضوء أيضاً على أعمال الممثل الخاص للأمين العام في السودان، السيد هايلي مينكيريوس، وعلى تعيين السيدة هيلدا فرافيورد جونسون ممثلة خاصة للأمين العام في جنوب السودان، التي نتمنّى لها كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياتها.

وأتمنى الحظّ السعيد لجمهورية جنوب السودان الجديدة.

السيد سلام (لبنان): أبدأ بالترحيب بنائب رئيس جمهورية جنوب السودان، رياكا ماشار، وأشكره والسفير عثمان على كلمتيهما، كما أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية.

لقد انتهت الفترة الانتقالية التي اختارها قادة السودان، في اتفاقهما التاريخي عام ٢٠٠٥ منذ أيام، وطُبِّقت معظم بنود اتفاق السلام الشامل، الذي أنهى حرباً امتدَّت في فصلها الأخير إلى أكثر من ٢٠ سنة، وجلبت معها أكثر من مليونَي قتيل، ناهيكم عن الخراب والويلات.

لقد شهد العالم أجمع في مدينة جوبا يوم السبت الماضي الاحتفال الكبير الذي جرى لإعلان قيام جمهورية جنوب السودان بالاستناد إلى نتائج استفتاء ٩ كانون الثاني/يناير الماضي، وبحضور الرئيس السوداني عمر البشير مع ما يحمله ذلك من رمزية عميقة. وهذه الأجواء الإيجابية هي نتاج التزام الأطراف الموقعة على اتفاق السلام الشامل

بتعهداتها والمواكبة الدؤوبة للعديد من المنظمات الإقليمية والدولية والتي من بينها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

وإذ نحيّي الجهود والتضحيات الكبيرة التي قدمتها كافة الأطراف، ندعو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى ضرورة مواصلة طريق الحوار واستكمال المفاوضات بشأن كل القضايا العالقة، وخاصة التوصل إلى تسوية نهائية بخصوص مسألة أبيي وتقاسم عائدات النفط وترسيم الحدود والوضع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

إن تطوير التعاون والعلاقات بين الشمال والجنوب أمر حيوي وحتمي نظرا للروابط العميقة التي تربط بينهما ولمصلحتهما المشتركة. ويجب استمرار روح العمل البنّاء بينهما بما ينعكس إيجابا على الاستقرار في المنطقة.

ولا يفوتنا أن ننوه ببعثة الأمم المتحدة في السودان والعاملين فيها على الدور المؤآزر الذي قاموا به خلال السنوات الست الماضية. ونثني في هذا الصدد على جهود السيد منكريوس. كما يهمنا في هذه المناسبة أن نوجه أيضا تحية شكر وتقدير إلى الرئيس مبيكي وإلى كل المساهمين في المساعي الحميدة في السودان.

ونجدها مناسبة للإشادة أيضا بالبعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعمل السيد غمباري والسيد باسولي. كما نشكر دولة قطر على جهودها على صعيد محادثات السلام حول دارفور. وندعو كافة الأطراف إلى توقيع الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الموسّع في الدوحة والعمل على تنفيذها سريعا بما يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار وتسوية نهائية لأزمة دارفور، مما يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار ليس في جمهورية السودان فحسب، بل في جمهورية جنوب السودان أيضا.

إننا نبارك لجنوب السودان اليوم ومن على هذا المنبر الأممي قيام دولته المستقلة نتيجة ممارسة حقه في تقرير المصير الذي نصّ عليه اتفاق السلام الشامل. وانطلاقا من هذا المبدأ ذاته، حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو الحق المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والمكرس كذلك في المادة الأولى لكل من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية. فإننا نعرب عن أملنا أن ينال شعب فلسطين الشقيق، وبدعم من المجتمع الدولي، فرصته أيضا لتقرير مصيره. وأن يمارس هذا الحق غير القابل للتصرف فوق ترابه الوطني، وبالتالي يحقق الفلسطينيون أمانيهم بالعيش في أمن وسلام في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف. دولة بذلوا أغلى ما عندهم في سبيل إقامتها. ونأمل أن نتمكن جميعا من الترحيب بها قريبا جدا كدولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية ألمانيا.

إننا باعتمادنا القرار ١٩٩٩ (٢٠٠١) الذي يوصي بعضوية جمهورية جنوب السودان في الأمم المتحدة نكون قد سطّرنا تاريخا لأفريقيا والعالم بأسره. إننا نود أن نرحب بجنوب السودان بوصفه العضو ١٩٣ في أسرة الأمم.

يوم السبت الماضي، أحتفل في جوبا بالاستقلال أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. وعمّت الصور جميع أنحاء العالم. وشدد الرئيس سلفا كير في خطابه الرائع على أهمية حسن الجوار واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وهنئ شعب جنوب السودان بيوم الفرح ذلك. لقد قام الشعب والأحزاب في السودان، في كل من الشمال والجنوب، بعمل شاق لجعل هذه اللحظة ممكنة. لقد تحقق الاستقلال بالمفاوضات السلمية بين الأطراف السياسية في السودان،

وبدعم من المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي ومن هذا المجلس بشكل خاص.

لكن العمل الحقيقي قد بدأ الآن. لقد قمت لتوي بزيارة السودان. وأظهرت لي إقامتي في الخرطوم ودارفور وجوبا مساحة الأراضي الشاسعة والعمل الذي يتعين القيام به. ويواجه الآن كل من السودان وجنوب السودان تحديات كبيرة، ويحتاج كل من جنوب السودان والسودان إلى دعمنا. ولا بد أن يرى السودان الفوائد من استمرار الخطوات البناءة في هذا الصدد، مثل إحراز تقدم بشأن تخفيف أعباء الديون. وألمانيا على استعداد للإسهام في ذلك.

هناك حاجة إلى السلام قبل كل شيء. وتذكرنا أعمال العنف الأخيرة بأنه يجب وضع حد نهائي لمنطق العنف التدميري. واتفاقات أديس أبابا خطوات هامة في الاتجاه الصحيح ويجب تنفيذها. وأنا على ثقة أن الأمم المتحدة والمجلس بصورة خاصة سيستمران في الوقوف إلى جانب شعبي السودان وجنوب السودان. وسيواصل المجتمع الدولي اهتمامه القوي بتحقيق التنمية في البلدين في المستقبل. وستظل ألمانيا تساعد في المهمة الكبيرة المتمثلة في تطوير مجتمعين يتسمان بالانفتاح والعدالة والازدهار في الشمال والجنوب.

وهذه أيضا لحظة لتكريم الإنجازات التي حققها كل الذين عملوا من أجل السلام تحت مظلة الأمم المتحدة الكبيرة. ولذلك أود أن أشيد بالنساء والرجال الذين خدموا في بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويستحق الضباط والموظفون، الذين أسهموا في هذا الجهد الكبير خلال جميع هذه السنوات، خالص امتناننا.

وفي الأسبوع الماضي، اعتمدنا ولاية لبعثة الأمم المتحدة الجديدة في جمهورية جنوب السودان. وستكون البعثة الجديدة أفضل دليل على التزامنا بالسلام والاستقرار في السودان. وأنا على قناعة بأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان ستكون أداة فعالة في وضع حد للصراعات وفي تعزيز السلام والتنمية والمصالحة الوطنية في جنوب السودان.

وفي الوقت الحالي، يجب ألاّ ننسى الحالة في دارفور. لقد كنت هناك قبل أسبوعين وشاهدت بنفسي مدى خطورة الحالة. فلا بد أخيرا من توقيع اتفاق للسلام الشامل. وأتطلع إلى اليوم الذي تعود فيه الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وينوي المجلس تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أواخر هذا الشهر. وسيعمل هذا أيضا على تحسين الأمن وحرية الحركة بالنسبة لمن هم في الميدان يساعدون شعب دارفور. وأهيب بالحكومة السودانية أن تعمل عن كثب مع البعثة المختلطة.

لقد شكلت أزمة دارفور تحديا لنا جميعا ورفعت من حجم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مستوى جديد. وأظهر ثابو مبيكي قيادة ملحوظة. ويمكنه الاعتماد على استمرار دعمنا في الجهود التي يبذلها للتوصل إلى حل لأزمة دارفور. وأود، قبل كل شيء، أن أعرب عن تقديري لالتزام الدول الأفريقية الكبير بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

إن مناقشاتنا هنا في نيويورك تدعو إلى التفاؤل أن روحا من المصالحة الوطنية ستنظم العلاقات المستقبلية بين السودان وجنوب السودان.

والتعايش السلمي هو أساس التنمية المستدامة والمستقبل الجيد لشعبي كلتا الدولتين. وهذا يتطلب الجهد والتعاون. لن يُترك السودان وجنوب السودان لوحدهما في المساعي التي يبذلانها. فسوف تكون الأمم المتحدة وألمانيا، بوصفها عضواً في هذا المجتمع، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، إلى جانبهما. وأنا على اقتناع بأنه في غضون سنوات قليلة من الآن، سوف نشعر

بالفخر لأننا كنا جزءاً من هذه البداية الجديدة للسودان وجنوب السودان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.